بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الرؤية المستقبلية لمعالجة مشاكل الاستثمار الزراعي في السودان

The Future Vision for Taking the Problems of Agricultural Investment in Sudan

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

اعداد :
محمد عبدالله ابراهيم أحمد

أشراف الدكتور :
قاسم الفكي علي جادالله

مارس 2014م

الآيـة

قال تعالى :

(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية (47-49)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أسرتي الكريمة التي جعلت صيف حياتي ربيعاً وإلى من نبحث أمامها الكلمات في خضوع تام وخجل ريحانة الحاضر ونبراس المستقبل (أمي الغالية) زينب أحمد وإلى من أنار لي الطريق وزلل الصعاب أخي الحكيم عبد العزيز عبدالله وإلى روح أبي له الرحمة والمغفرة ربنا يجعله من الصديقين والشهداء .

وإلى شموع العلم والمعرفة أساتذتي الأجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى كل باحث بذل الجهد والعرق وسهر الليالي الطوال في سبيل العلم والمعرفة وإلى كل من زرع في قلبي حب الصبر والعطاء .

الشكر والعرفان

أولاً الشكر لله الواحد الصمت الذي خلق الإنسان علمه البيان .

كما يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأشكر أسرة مكتبة جامعة السودان وجامعة النيلين وللدعم العظيم والشكر

والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وكانوا رسلاً للعلم والأخلاق أساتذتي الأعزاء بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد ، وكما يسعدني أن أتقدم بأسمى عبارات الوفاء والتقدير والاحترام إلى أستاذي الحكيم وهو الدكتور قاسم الفكي علي راعي هذه الدراسة وظل يسندني بالنصح والإرشاد والتوجيه وجزاه الله عني خير الجزاء وإلى ابني أخي حامد علي الذي ساعدني في إخراج هذا البحث .

ولا أنسى زملائي وكل من لم يسعني ذكرهم أتقدم لهم بخالص شكري وتقديري ونسأل الله التوفيق لنا جميعاً .

مستخلص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الذراعي في السودان وتناولت مشاكل الاستثمار الزراعي في السودان وتوضيح مساهمة الاستثمار الزراعي في الناتج القومي وتقديم مقترحات لمعالجة مشاكل الاستثمار الزراعي في السودان .

وتنحصر مشكلة الدراسة وتكسبه أهميتها من أن السودان يزخر بموارد طبيعية عظيمة وهائلة ولكن رغماً عن هذه الموارد الامكانيات إلا أن الانتاج الزراعي لم يفيء حتى الآن احتياجات الغذاء المحلية سواء للكم أو النوع مما يؤدي إلى استيراد جزء من السلع الغذائية بشكل متزايد من الدول الأخرى .

ركزت الدراسة على الوقوف على مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان والمكونات الهامة لمناخ الاستثمار واستعرضت السمات الرئيسية للاقتصاد السوداني من ثم استعرضت السمات الرئيسية للاستثمار الزراعي في السودان من خلال المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي .

وتناول البحث قوانين الاستثمار في السودان وترويج الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان لأهميته الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وملامح القطاع الزراعي باعتباره الرائد في الاقتصاد السوداني وكذلك الشركات العاملة في الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان .

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى النتائج على أن حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي ضعيف جداً وأن غياب الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وجود سياسات ترويجية فاعلة أدى إلى عدم إقبال الاستثمار الأجنبي على القطاع الزراعي في السودان .

Abstract:

The study aims to identify the Agricultural investment in Sudan the research Examines the problems of agricultural investment in Sudan and Explanain contribution of agricultural investment

in total national prodict and interduce proposal for taking the problems of Agricultural investment in Sudan.

The problem of the study gain it's importance because the Sudan is endowed with rich and tremendous resources, but in spite of these resources and qualifications. Yet agricultural production has not yet met the needs of local food consumption neither in quality nor in quantity the fact which leads to the increasing imports of food commodities from other Countries.

The study concentrates on the investment climate in the agricultural sector in the Sudan and the important components of this investment climate.

The study alos yets with in crucial features of the Sudanese economic and the muin features of the agricultural investment in the Sudan, through the partial contribution of the agricultural sector in the total domestic gross(TDG).

Beside that the study gets with in the investment laws in the Sudan and the promotion of the investment in the agricultural sector for greatest importance in attacking the variant investment and the features of agricultural sector which is considered as the pioneer in Sudanese economic and alos the coprations which take places in the agricultural investment in Sudan.

The research adopts the descriptive and Analysis methodology. The study research to results which can be summarized in that the direct foraign in vestment don’t assist in increasing the competence of the agricultural sector in the Sudan wich can be attributed to the weakness of the foreign investment in agricultural sector contrasting with other economic sectors. In addition to the absence of the security and stability and the absence of an actual promotions and advertisement polices which affects attracting the foreing investment of the agricultural sector in Sudan.

مشكلة البحث :

يمتاز السودان باراضي زراعية خصبة وواسعة تقدر بـ 84 مليون هتكار بجانب الغابات التي تشكل نسبة 22% من المساحة الكلية وحيث تقدر المياه السطحية بـ18.5مليار متر مكعب ومخزون المياه الجوفية تقدر بـ 15.20مليار متر مكعب ويمتلك الثروة الحيوانية تقدر بحوالي 136مليون رأس حسب تقديرات عام 2005م وظل القطاع الزراعي يتصف بنسبة مساهمة مستقرة في الناتج القومي حيث بلغت عام 2001م بنسبة 37.6%؛ وأنخفضت إلى 35.2% في عام 2002م وواصلت في الانخفاض حتىوصلت 30.8% عام 2006م ثم بدأت في الارتفاع ولكن بمعدل ضعيف وبلغت في المتوسط 32.63% في عام 2010م ولكن على الرغم من الكميات الهائلة من الموارد الطبيعية والفرص والامكانيات المتاحة إلا ان ظلت الانتاج الزراعي متدنياً حتى لم يكفي للاستهلاك المحلي مما ادى إلى استيراد بعض السلع الغذائية من الخارج إذاً ما هي المشاكل الرئيسية للاستثمار الزراعي في السودان وعدم قدرة الانتاج ؟ وهل يمكن للاستثمار الزراعي أن يلعب دوراً مؤثراً على الاقتصاد القومي ؟ وهل يرفع الاستثمار الزراعي العبء الاقتصادي عن المجتمع السوداني ؟

أهداف البحث :

يمكن تحديد أهداف البحث فيالنقاط التالية :

- التعرف على الاستثمار الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني.
- توضيح مدى مساهمة الاستثمار الزراعي في الناتج القومي .
- تقديم مقترحات لمعالجة مشاكل الاستثمار الزراعي في السودان .

فروض البحث :

يتناول الباحث فرضيات البحث في النقاط التالية :

- يعتبر الاستثمار الزراعي من أهم ركائز الاقتصاد القومي .
- إن الاستثمارالزراعي يساهم في التطور التنموي للدولة وزيادة معدل الناتج الاجمالي القومي.
- خلق فرص العمل لعدد كبير من العمالة السودانية .
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية والكمالية .
- تحقيق برامج الامن الغذائي للدولة .

أهمية البحث :

- إلقاء الضوء على الاستثمار الزراعي في السودان .
- تحديد مشاكل الاستثمار الزراعي في السودان وتقديم الحلول المناسبة لها .
- التعرف على الإستثمارالزراعي .

منهجية البحث :

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي .

حدود البحث :

من الفترة 2001م - 2010م

هيكل البحث :

يتكون البحث من أربعة فصول .

الموضوع :
الاية
الإهداء
الشكر والعرفان
مستخلص الدارسة
Abstract
قائمة المحتويات

الفصل الأول : الأطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول :الإطارالمنهجي
1-1-1 المقدمة
1-1-2 مشكلة البحث
1-1-3 أهمية البحث
1-1-4 فروض البحث
1-1-5 منهجية البحث
1-1-6 هيكل البحث
المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثاني : الإطار النظري

المبحث الأول : ماهية الإستثمار
2-1-1 مفهوم الإستثمار
2-1-2 أنواع الإستثمار
2-1-3 أقسام الإستثمار في القطاع الزراعي
المبحث الثاني :
2-2-1 أهمية الإستثمار في القطاع الزراعي

2-2-2 أهداف الإستثمار الزراعي
2-2-3 سمات الإستثمار الزراعي
المبحث الثالث :
2-3-1 فرص الإستثمار الزراعي في السودان
2-3-2 الإستثمار الزراعي وقانون تشجيع الإستثمار في السودان
2-3-3 التقسيم المناخي في السودان

الفصل الثالث :-

المبحث الأول :
3-1-1 مخاطر الإستثمار الزراعي
3-1-2 الشركات الأجنبية العاملة في الإستثمار الزراعي في السودان
المبحث الثاني :
3-2-1 الموجهات الإستراتيجية في تنمية القطاع الزراعي في السودان
3-2-2 إسهام الإستثمار الزراعي في الإقتصاد القومي
المبحث الثالث :
3-3-1 مشاكل الإستثمار الزراعي في السودان
3-3-2 الحلول المقترحة

الفصل الرابع :-

المبحث الأول : النتائج
المبحث الثاني : التوصيات
قائمة المراجعة

الدراسات السابقة :

بعد الإطلاع على بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث في مجال القطاع الزراعي ومعوقاته ؛قد توصل الباحث إلي أن معظم الدراسات ركزت علي جوانب عديدة في الإستثمارالزراعي وعلى سبيل المثال الإنتاج والإنتاجية والأسعار العالمية للسلع الزراعية وأهتمت الدراسات بتوضيح أثر الإستثمارات الإجنبية في القطاع الزراعي .

فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي أطلع عليها الباحث :

1- ولاءعبدالله عبدالكريم – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- ماجستيرفي الإقتصاد عام 2013م تناولت الباحثة موضوع (الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي السوداني في الفترة من 2003م--2012م وابرز ما توصل إليه الباحثة أن الدراسة تهدف إلي معرفت أسباب تدني أنتاج القطاع الزراعي والصناعي والتعرف على الملامح الاساسية لمقومات الانتاج والوقوف على المشاكل والمعوقات التي أقعدت القطاعات الإنتاجية الحلول المناسبة لها. وابراز الدور المهمالذي يلعبه القطاع الزراعي في النشاط الإنتاجي والمشاكل المرتبطة به والامكانياتالتي يتمتع بها السودان وأمكانية تسخيرها ورفع معدلات الإنتاج الإنتاجية وأبدء التوصيات تجاه المسئولين عن النشاط الإنتاجي بغرض تحسين الانتاج وتطويره ومن فرضيات هذه الدراسة أن رغم الإمكانيات التي يتمتع بها السودان والميزات التفضيلية لم بستطيع السودان تحقيق نجاح يذكر في مسيرة أمتدت أكثر من نصف قرن وأن اسباب تدني الإنتاج ترجع إلي معوقات عديدة (إقتصادية – سياسية – تكنولوجية) وأخرى لذلك لم يتبؤ السودان المكان الطليع في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عن طريق الأراضي الزراعية وان أهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية الفعالة يمكن أن

يحدث أختلال أكبر في المستقبل وأستخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريجي للنشاط الإنتاجي ودور القطاع الزراعي في العمليات الإنتاجية .

تتضح نتائج هذه الدراسة أن مقارنة السودان من حيث المساحة مع الدول الاخرى نجد ان السودان أكبر مساحة من هولندا وماليزيا وجنوب أفريقيا وأما من حيث دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي حققت تلك الدول نسبة اكبر من السودان. أن ضعف أنتاجية القطاع الزراعي أثرت سلبياً على نطاق القطاع الصناعي ؛ وعلى الرغم من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بنسبة 32.5% إلا أن يعد من أكبر المصادر للعملة الإجنبية بعد البترول .

2- مفيدة محمد علي- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – ماجستير في الإقتصاد عام 2009م تناولت الباحثة موضوع بعنوان (أثر الإرتفاع العالمي لأسعار المحاصيل الغذائية على الإستثمار الزراعي في السودان)تهدف هذه الدراسة على معرفة أسباب رفع أسعار المواد الغذائية في العالم ودورها في تشجيع الإستثمار الزراعي ويتم ذلك من خلال تمحيص العوامل التي تحكم في مرونة القطاع الزراعي للتغيير في الإسعار ودرجة أستجابة القطاع الزراعي للتغيير في الإسعار العالمية للمواد الغذائية ومن فرضيات هذه الدراسة أن السودان أكثر عرضة للاثار السالبة لارتفاع الإسعار العالمية للمواد الغذائية وان أستجابة مرونة القطاع الزراعي للتغيير في الإسعار العالمية للمواد الغذائية موجبة ؛ وأن قصور التمويل للقطاع الزراعي يحول دون أستجابة القطاع الزراعي للتغيير في الإسعار العالمية للمواد الغذائية .

يستخدم البحث المنهج الوصفي وذلك بغرض توصيف أحصائي لبيانات وتحليلها عن طريق نموذج قياسي وتفسير النتائج .

من أبرز النتائج الإرتفاع في الإسعار العالمية لمحصول الذرة لم تؤدي إلي زيادة إنتاج الذرة في السودان لأنها غير مرنة تجاه الإسعار العالمية للذرة وأن الإرتفاع في الإسعار العالمية لمحصول القمح أدت إلي زيادة السودان لأنها غير مرنة تجاه الإسعار العالمية للذرة وأن الإرتفاع في الإسعار العالمية لمحصول القمح أدت إلي زيادة نتاج محصول القمح في السودان؛ وأيضاً هنالك قصور في التمويل الموجهة للقطاع الزراعي في السودان .

3- سوسن عبدالله علي الصافي – جامعة الخرطوم- معهد الدراسات الإفريقية والأسوية – ماجستير في التخطيط التنموي تناولت الباحثة موضوع بعنوان (دور الإستثمارات العربية المباشرة في كفاءة القطاع الزراعي في السودان) تهدف هذه الدراسة على معرفة الخلفة التاريخية للإستثمار الزراعي العربي في السودان من حيث النشأة والتطور والتعرف على الإستراتيجيات وخطط الإستثمار الزراعي التي صاحبت التطور وتحديد المناخ الإستثماري في السودان ودوره في جذب الإستثمارات العربية ومعرفة الظروف الإقتصادية والسياسية التي صاحبت بداية هذه الإستثمارات ومعرفة أثر الموقف السياسي وتغيراته على الإستثمار .

ومن فرضيات هذه الدراسة أن أسباب عدم نجاح الاستثمار الزراعي العربي في السودان يرجع إلي عدم صلاحية إتفاقيات العمل العربي المشترك؛ ومناخ الإستثمار في السودان هو المعوق الرئيسي لعملية الإستثمار وان العلاقات تشكل نقطة هامة في فعالية ونجاح الإستثمار وقصور الاعلام الترويجي في جذب المستثمرين إلي الإستثمار في السودان في المشروعات ذات الأهمية في التنمية الزراعية تبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على سرد الحقائق والمعلوماتو تحليلها معتمدً في ذلك على المراجع والدراسات السابقة في موضوع الاستثمار الزراعيالعربي في السودان

ومن أهم نتائج هذه الدراسة تعددت الخطط الإقتصادية منذ الإستقلال وتم تعديلها عدة مرات ذلك نسبة للتغيرات التي تحدث في المناخ السياسي والذي يؤثر على سير تنفيذ هذه الخطط لذلك كان أداء الإقتصاد السوداني ضعيفاً منذ السبعينيات والجهات الحكومية المختصة بالشئون الإقتصادية عكس أثر سئي على المناخ الإستثماري في السودان

وظل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي متذبذباً منذ السبعينات حتى أواخر ما بين الإرتفاع والإنخفاض وظل القطاع الزراعي مهيمناً على الإقتصاد السوداني وزيادته في المساهمة في الناتج المحلي والإجمالي وميزان المدفوعات يعاني من عجز في معظم السنوات وظلت العجز متواصل في الحساب الجاري مع ندرة الموارد وارتفاع تكلفة الواردات ومقارنة مع عائدات الصادرات وأن سياسة التحرير الإقتصادي أثر سلباً على الإقتصاد السوداني مما أدى إلي زيادة عرض النقود نتيجة للطلب المتزايد على الموارد الإجنبية وادت إلي زيادة الإسعار وأنخفاض قيمة الجنيه السودان وشهدت الفترة من 1990م---1995م تندي أنتاجية القطاعات الإقتصادية وعلى رأسها القطاع الزراعي .

وأن زيادة الإنفاق الحكومي والإستدانة من النظام المصرفي ونظام التعامل بالنقد الإجنبي أدى إلى زيادة معدل التضخم وأثر على حركة رؤوس الأموال داخلياً وخارجياً وتعدد الجهات المتعلقة بتنفيذ أجراءات الإستثمار في قانون الإستثمار عام 1996م أدى إلى تعطيل المشروعات وطرد المستثمرين .

4- الفاتح حسين علي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – ماجستير في المحاسبة والتمويل الزراعي –عام 2009م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (أثر التمويل على الإنتاج الزراعي- دراسة حالة مشروع الكمير الزراعي) تهدف هذه

الدراسة على محاولة الوصول إلى الحلول المثلى لمشاكل التمويل الزراعي وتوضيح أهمية التمويل الزراعي على الإنتاج وبيان أثره على الإنتاجية

ومن فرضيات هذه الدراسة تأكد أن التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية تؤثر على الإنتاج الزراعي بالمشروع وأيضاً تكلفة التمويل تؤثر على الإنتاج الزراعي وأن التمويل قصيرة الأجل لا يتناسب عم المشاريع الزراعية وتنويع التركيبة المحصولية تؤدي إلى تخفيف مخاطر الإنتاج والإسعار ويتبع المنهج الإستقرائي لأختيار الفرضيات والمنهج الوصفي لتحليل البيانات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة .

من الدراسة توصل الباحث إلى أن التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية لا تؤثر على المشروع الزراعي سوا كان على مستوى المشروع او المزارعين والمزارعين في الغالب يلجأون إلى التمويل البديل لسد الفجوة التمويلية مثل (التمويل الذاتي ونظام التشيل) بالنسبة للمشاريع الزراعية لكن نجد أن التمويل الممنوح بواسطة المؤسسات المالية يؤ ثر المساحة المزروعة .

5- محمد زين أحمد نورين –جامعة الخرطوم – كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية – ماجستير في عام 1999م تناول الباحث موضوع بعنوان (دور مشروع الجزيرة في الإقتصاد السوداني) وتهدف هذه الدراسة بصفة اساسية إلى وتقييم تحليل المساهمات الإقتصادية والإجتماعية لمشروع الجزيرة ومساهمة المشروع في الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في الصادرات السودانية وتوفير العملات الصعبة من خلال تصديره للاقطان وتحقيق فرص العمل والتوظيف.

ايضاً كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوءعلى المشاكل والعقبات التي توجه المشروع وتعوق أداءه في الوقت الحاضر كما تتطرق الدراسة على معرفة مسار

الإنتاج التي تساهم بها المشروع وذلك من خلال أحصائيات الإنتاجية أرتفاعاً وأنخفاضاًوتحديد العوامل التي تؤثر على الإنتاجية وثم تحديد التدابير والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الإنتاجية لترقية مستوى أداء المشروع وتطويره من أجل قيام بالدور المنوط به

من خلال فرضيات الدراسة تبين أن منذ السبعينات حدثت العديد من التحولات والتغيرات في سياسة المشروع ومن ضمنها خطة التكثيف والتنويع في زراعة المحاصيل الحقلية ؛ علاوة على التحولات في نظم علاقات الإنتاج فبدلاً من نظام الحساب المشترك الذي كان ساعداً لفترة طويلة أستبدل بنظام الحساب الفردي ((نظام فئات المياه والإرض)) كما حدث تحول من التمويل الحكومي (بنك السودانوزارة المالية) إلى التمويل التجاري (محفظة البنوك التجارية) للاتجاه نحو التمويل الذاتي كل هذه التحولات والتغيرات أنعكس في تندني إنتاجية المحاصيل الحقلية وبالذات محصول القطن باعتباره محصول الصادر الأول والمصدر الرئيسي لتوفير العملة الصعبة يرجع أخفاق دور مشروع الجزيرة إلي الإسباب الأتية :

1- القصور في توفير مدخلات الإنتاج من نظام الحساب المشترك إلى نظام الحساب الفردي الذي يؤدي غلى أنخفاض عائد المزارع وبالتالي يؤدي إلى أنخفاض الإنتاجية

2- التمويل الزراعي بصيغه الحالية (السلم –المرابحة) قاصراً لا يأتي في الوقت المناسبة مما يؤدي إلي ضعف الإنتاج والإنتاجية

تتبع الدراسة مزيج من المناهج التاريخي التحليلي والإحصائي المقارنة المناسبة للاحصائيات المختلفة بعد تحديد المتغيرات التي تؤثر على مستوى أداء المشروع من خلال إنتاجه

من نتائج هذه الدراسة أن تغير علاقة الإنتاج من نظام الحساب المشتركإلى نظام النظام الفردي وخاة في الفترة من 1990م-1995م التي طبق فيها سياسة التحرير الإقتصادي التي بدورها أدى إلى أنخفاض الإنتاجية بالتالي إنخفاض العائد بالنسبة للمزارع مما يؤكد عدم ملائمة السياسات السعرية والتسويقية والضريبية لظروف المزارع الذي يجهل الكثير من العلاقات الإنتاجية وخاصة النظام المالي والمحاسبي .

يتضح إنتاج المحاصيل الحقلية (الذرة – القطن – الفول السوداني – القمح)متذبذبة ومنخفضة بينما نجد تكلفة إنتاجية الفدان مرتفعة ومتصاعدة وان تكلفة محصول القطن أكثر أرتفاعاً وذلك لرفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج التي نادت بها تلك السياسات وأن التحويل من نظام التمويل الحكومي إلى التمويل التجاري أدى وأن التحويل من نظام التمويل الحكومي إلى التمويل التجاري أدى إرتفاع التكلفة من 7% في ظل النظام المشترك إلى 9% في ظل النظام الفردي وإرتفعت التكلفة إلى أكثر من 10%في ظل سياسة التحرير الإقتصادي .

تشكل الضرائب بانواعها المختلفة عبئاً ثقيلاً على المزراع وخاصة الضرائب المفروضة على محصول القطن أرتفعت إجمالي الضرائب مع الزكاة من 20% إلى 30%من قيمة المحصول الواحد مما أدى إلى أنخفاض او أنعدام عائد المزراع وبلغت متوسط مساهمة المحاصيل الحقلية بالمشروع خلال الفترة المدروسة لكلمن القطن والفول السوداني والقمح والذرة حوالي 39.6% وأن محصول القطن يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي إلا أن الدراسة أظهرت تضاءل مساهمته في النقد الإجنبي

تساهم مشروع الجزيرة بحوالي3.5% من الإنتاج الحيواني مقارنة بالإنتاج الحيواني الكلي على مستوى القطر حسب إحصائيات عام 1996م القوي العاملة

بمشروع الجزيرة تقدر بحوالي 3.9% من جملة القوى العاملة بالقطاع الزراعي في السودان ؛وعلى الرغم سياسة التحرير الإقتصادي الزراعي هدفه أقناع المزراع بزيادة عائداته إلا ان عائدات المزارع كانت في تناقص مستمر لذلك أن هذه السياسات التحريرية أدى إلى عكس ما هدف إليه

6- حسام علي الأمين – جامعة الخرطوم – كلية الدراست الإقتصادية والإجتماعية – ماجستير العلوم السياسية –عام 2001م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (الأبعاد الإجتماعية والسياسية لسياسة التحرير الإقتصادي – دراسة حالة مشروع الجزيرة) تهدف الدراسة على التنوير والتعرف على مشروع الجزيرة وسياسة التحرير الإقتصادي التي أتخذها الحكومة من خلال النظرية الإقتصادية والتطبيق والإهدف والأليات وبيان ما وصل الحال داخل المشروع جراء تلك السياسات .

كذلك تهدف الدراسة على محاولت تشخيص الوضع الحالي لعناصر المنظومة الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية الؤثر على ما حدث داجل المشروع وتجنب الأخطاء والسلبيات والإلتزام الواجب على الدولة والقيام بها تجاه المشروع قبل وبعد أتخاذ سياسة التحرير الإقتصادي وتوضيح فعالية الخطوات الإسعافية الاخيرة التي أتخذتها الحكومة لإسعاف المشروع .

ومن فرضيات هذه الدراسة أن حكومة السودان فشلت في توفيرالشروط اللازمة مالياً وتنظيمياً لانجاح السياسات المتعلقة بمشروع الجزيرة مما أدى إلى التدني الكمي والنوعي لإنتاجية المشروع في الإنتاج الزراعي وقلل مساهمة المشروع في العائد القومي وفشلت الحكومة في محاصرة الفقر الذي هددت الكفاءات والخبرات العلمية والمزارعين مما إلى زيادة الديون على المزارعين مما جعلهم يهجرون الزراعة إلى أعمال أخرى هامشية

وأن فشل مشروع الجزيرة أدى إلى فشل في إحداث التنمية الشاملة وأن سياسة التحرير سلبياًعلى وضع الزراعة والمزارعين في الموسم التي تلت سياسة التحرير والحياة الإقتصادية الإجتماعية ويتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

من نتائج هذه الدراسة أن الإصرار على تطبيق سياسة التحرير على المشروع ستؤدي إلى مزيد من التدهور في البنية التحتية وزيادة الفقر والتشرد للمزارعين وذلك لعدم توفير الموارد المادية والبشرية والتنظمية لانجاح المشروع وهنالك علاقة بين سياسة التحرير ومدى التدهور المستوى العيشي للمزارعين بالمشروع و من النتائج الهامة يقل أو تنعدم مشاركة المزارعين في صنع القرار التي تتعلق بزراعتهم رغم ان لهم أراى واضحة فيما يتعلق باوضاعهم المعيشية لا الإتحاد يتلقي قرارات سيادية وأن المشروع تعاني من شح التمويل في ظل التمويل من محفظة البنوك التجاري .

7- عبدالرحمن آدم محمود – جامعة السودان – ماجستير الإقتصاد –عام 2010م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (دور الإستثمار الإجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان –دراسة تحليلية حالة الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الإزرق من الفترة 2005م--2010م) تهدف هذه الدراسة على دراسة وتحليل الإستثمار الإجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع الزراعي في السودان والتعرف على مفهوم الإستثمار الإجنبي ومدى مساهمته في تنمية البلاد .

من فرضيات هذه الدراسة أن الإستثمار الإجنبية المباشرة هي الإنسب لتمويل المشروعات الزراعية وتساهم في تحقيق أهداف التنمية وعدم الإستقرارالسياسي يؤثر سلباً على جذب الإستثمارات الإجنبية المباشرة ويتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحال .

8- عبدالعزيز علي كرار – جامعة النيلين – ماجستير في الإقتصاد – عام 2004م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (دورالإستثمار في التنمية في السودان –دراسة حال ولاية سنار) ذكر الباحث أن عدم مواكبة قوانين الإستثمار لأهداف التنمية وتضاربها مع القوانين الأخرى ؛ مثال قانون التخطيط العمراني والأراضي وتداخل الإختصاصات وعدم وضوح العلاقة على مستوى الولاية والمركز وبين أجهزة الإستثمار كان له أثر في عدم جذب الإستثمارات كما ذكر ضعف القطاع الخاص وعدم أهتمامه بالإستثمارفي في المجالات المنتجة على المدى المتوسط والطويل وعدم ترويج الإستثمار بالصور العلمية المطلوبة ويؤدي إلى فقدان المشروعات الإقتصادية الجدوى المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجو منه.

9- حسب الكريم عبدالله أبكر – جامعة النيلين –ماجستير إقتصاد –عام 2002م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (الإستثمار الأجنبي واثرها على التنمية في السودان وأبرز ما توصل إليه الباحث هنالك غياب تام للخطيط الإستثماري وتوزيع الإستثمار الأجنبي في القطاعات بين الولايات غير متكافئة أدى إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وهو يعتبر التنمية غير المتوازنة .

وأن الإستثمار الأجنبية لم تستمر طويلاً نسبة لعدم وجود بنيات أساسية ملائمة وبالتالي لم ينعكس على التنمية وكل النتائج التي توصل إليها الباحث توضح ان الإستثمار في واجة مشاكل عديدة وخاصة الإستثمار الزراعي وذلك لسوء السياسات الإتصادية أو تضارب قوانين الإستثمار ونضيف على النتائج أن عدم السياسي والأمني في بعض كانت له أثراً سلبياً في جذب الإستثمار للبلاد كما أن عدم وجود أراضي جاهزة ومخططة وعدم الوضوح في إبرام العقود وعدم التزام الدولة تجاه المستثمر أدى تدني كفاءة القطاع الزراعي وعدم أفراد قانون خاص بالإستثمار

في القطاع الزراعي وتعدد الأجهزة يتعامل معها المستثمرعلى والولائي والإتحادي كلهاأثرت سلبياًعلى الإستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي.

10 - عزالدين أحمد يس –جامعة النيلين – ماجستير في الإقتصاد – عام 2009م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (دور الإستثمار الإجنبي المباشر في رفع كفاءة القطاع الزراعي في الفترة من 2000م---- 2007م) تهدف هذه الدراسة على معرفة الإستثمار الزراعي في السودان من حيث النشأ والتطور ومعرفة الظروف الإقتصادية والسياسية التي صاحبت الإستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في السودان والتعرف على المناخ الإستثماري في السودان ودوره في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوقوف على الإستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي ومدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءة القطاع الزراعي .

ومن فرضيات هذه الدراسة يعتبر المناخ الإستثماري أحد أهم معوقات الإستثمار الأجنبي في السودان وقصور الإعلام الترويجي يؤثر سلبياً على جذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة في القطاع الزراعي وأن ضعف البنيات التحتية في القطاع الزراعي كانت سبباً في عزوف المستثمرين الأجانب وأدى إلى عدم الأقبال على الإستثمار في القطاع الزراعي ولذلك لم يساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع كفاءة القطاع الزراعي ؛ يستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على سرد تاريخي وأحصائي .

11- إبراهيم هارون محمد عمر – جامعة النيلين – ماجستير في الإقتصاد –عام 2007م تناول الباحث موضوع الدراسة بعنوان (محددات الإستثمار الأجنبي في السودان) تهدف هذه الدراسة على قياس وتحليل محددات الإستثمار الأجنبي في السودان وتحليل المحددات الإستثمارية في السودان المتمثلة في السوق والموارد والوقوف على مدى أهميتها في جذب الإستثمارات الأجنبية

ومن فرضيات هذه الدراسة ان عوامل السوق المتمثلة في حجم السوق ومتوسط دخل الفرد يعتبر من اهم محددات الإستثمار الإجنبي في السودان والعوامل الإقتصادية الأخرى مثل سعر الصرف والميزان التجاري ومعدل التضخم ذات علاقة قوية بتحديد حجم الإستثمار الأجنبية المباشرة في السودان ؛وتمزج هذه الدراسة بين المنهج الإحصائي القياسي والمنهج التحليلي الوصفي

12- عوض عوضالله علي – جامعة الخرطوم – كلية الاداب –ماجستير في الجغرافيا- عام 1996م تناول الباحث موضوع بعنوان (ازمة الغذاء في العاصمة القومية)دراسة تحليلية ويمثل أهداف الدراسة في التعرف على حجم الابعاد لمشكلة نقص الغذاء في العاصمة القومية والإحاطة بالعوامل التي تفسر تطور مشكلة نقص الغذاء والتعرف على أثار نقص الغذاء بالنسبة لحياة الإنسان المعيشية وبيان الكيفية التي يمكن من خلالها معالجة مشكلة نقص الغذاء وما يرتبط بها من مشكلات معيشية وخاصو سكان العاصمة القومية

تتمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في أن مشكلة الحصول إلى الغذاء الضروري تزايد بأستمرار وسط الطبقات الفقيرة في العاصمة القومية ويتبع هذه الدراسة المنهج التطبيقي الذي يقوم على أساس جمع البيانات الميدانية بطرق مختلفة ثم تحليلها وتقويمها .

ومن أهم نتائج الدراسة أن كمية الغذاء الذي يتناوله السر الفقيرة في العاصمة القومية لا تكفي حاجة الجسم من الناحية الكمية والنوعيةمما أدى إلى تدني إنتاجية الفرد وأن دخل الأسر الفقيرة في العاصمة القومية لا يفي حاجات الأسر الضرورية نتيجة للزيادة المتصاعدة في أسعار السلع الغذائية مع محدودية الدخل للاسرة وأصبحت الفجوة بين الدخل والإنفاق كبيرة لم يستطيع الأسرة سدها ورغم المحاولات

المتعددةمن الدولة لتقليل الفجوة وذلك بدفع المرتبات بصورة دورية ولكن كلما يزيد الدخل أرتفعت أسعار السلع الضرورية .

الخلاصة :

نجد من خلال السرد التاريخي للدراسات السابقة نلاحظ أن معظم تناولت دور الأستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد السوداني وبعضها تناولت جانب أسعار المحاصيل الزراعية مدى وأثرها على الإنتاج الزراعي وكيف يمكن للقطاع الزراعي في أن يواكب مع متغيرات السوق العالمي . ويتمثل علاقة التشابهة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الإستثمار الزراعي . وبينما تميزت هذه الدراسة الحالية لأنها تناولت مشاكل الإستثمار الزراعي في السودان ووضعت مقترحات مستقبلية لحلها .

الفصل الثاني : الإطار النظري

المبحث الأول : ماهية الإستثمار

- مفهوم الإستثمار
- أنواع الإستثمار
- اقسام الإستثمار في القطاع الزراعي

المبحث الثاني:

- أهمية الإستثمار في القطاع الزراعي
- أهداف الإستثمار الزراعي
- سمات الإستثمار الزراعي

المبحث الثالث :

- فرص الإستثمار الزراعي في السودان
- الإستثمار الزراعي وقانون تشجيع الإستثمار في السودان
- التقسيم المناخي في السودان

المبحث الأول : ماهية الإستثمار

مفهوم الإستثمار :

الإستثمار لغة هو أستخدام للاموال سواء في إقامة مشروعات جديدة أو أستخدامها في دعم منشآت قائمة بالفعل بما يدر عائداً أو فائدة إضافية أو يزيد في مقدرتها على الإستمرار في الإنتاج وتحقيق معدل العائد المطلوب على الإموال المستثمرة .

كما يشير أصطلاحاً الإستثمار هو التضحية بقيمة مالية حالية مؤكدة نظير قيمة مالية مستقبلية وبمعنى آخر بأنه تخصيص المصادر المالية التي يمكن أن تستهلك الآن على تحقيق أمل في المستقبل غير مضمون[1] .

وهنالك تعريفات آخرى للإستثمار كما يلي :

1- الإستثمار هو الأصل الذي تمتلكة المنشأة لأغراض نمو الثروة من خلال توزيعات الفوائد والأتاوات وتوزيعات الأرباحوالإيجارات أو من خلال الزيادة في القيمة الرأسمالية لهذا الأصل او من خلال حصول المنشأة علي منافع أخرى مثل المنافع التي تحقق من خلال العلاقات التجارية مع الغير[2] .

2- الإستثمار يعني توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمالي جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض الرأسمال القديم[3] .

3- الإستثمار في التحليل الإقتصاد الكلي يعرف بأنه تيار من الإنفاق علي الجديد من السلع والخدمات الرأسمالية الثابتة من المصانع والآلات بالإضافة إلى المخزون من الموارد الأولية و السلع الوسيطة والسلع النهائية خلال فترة زمنية محددة ومن

---

[1]. محمد حسن شريف – محاضرات في إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة – جامعة النيلين – الخرطوم – 2008م – ص22 .

[2]. طارق عبد العال حماد – المحاسبة على الاستثمارت والمنشقات – جامعة عين شمس – الطبعة الثالث 2002م – ص 74 .

[3]. عبد المطلب علي – محاضرات في اقتصاديات المشروع – جامعة النيلين – الخرطوم – عام 2012م .

خلال هذا المفهوم فأن شراء الأوراق المالية والمباني و الشركات لا يعتبر أستثماراً وإنما هو مجرد نقل ملكية لأنه ليست أضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال الثابت أو المخزون ونسميه أستثماراً غير مباشر أو أستثماراً مالياً وهو عرضة لتأثير عوامل المضاربة والتغيرات في السيولة لتغلبات السياسة النقدية وينعكس أثره في الإئتماني وزيادة الإتجاهات التضخيمية[1] .

وأن مصطلح الإستثمار حديث في الدراسات الإقتصادية المعاصرة والغاية منه تحقيق الربح فالإستثمار أصلاً ليس هو الربح وإنما هو وسيلة للحصول على الربح .

4- الإستثمار هو أي أرتباط مالي يهدف إلى تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة زمنية معينة .

5- الإستثمار هو بناء رأس مال جديد لم يكون له وجود من قبل أو زيادة رصيد المجتمع من رأسمال .

6- الإستثمار يعني تحويل المدخلات النقدية إلى أصول إستثمارية مثل الآلات ومنشآت ومشابه ذلك .

7- الإستثمار هو تنشيط الأنظمة الإقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك .

8- عرف عبدالسلام فتحي بوسدر الإستثمار بأنه تدفق الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية الجديدة أو أضافات على المخزون من السلع والخدمات المختلفة خلال سنة معينة

تعريف شارب الإستثمار هو التضحية بقيمة مالية معينة من قيمة مستقبلية (ربما غير مضمون)[2] .

---

[1]. إبراهيم هارون محمد – محددات الاستثمار الأجنبي في السودان – جامعة النيلين رسالة ماجستير – عام 2007م .

[2]. عبد العزيز علي كرار – دور الاستثمار في التنمية في السودان – جامعة النيلين – رسالة ماجستير – عام 2004م - ص91 .

ويستمد مفهوم الإستثمار أصوله من علم الإقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الإقتصادية ومن اهمها الدخل والإستهلاك والإدخار والإقتراض[1] .

أنواع الإستثمار:

يمكن تقسيم الإستثمار إلى عدة أنواع حسب الهدف من الإنفاق عليه ؛ كما يلي :

1- الإستثمار الإجمالي (الكلي) :

الإستثمار الإجمالي أو الكلي هو كل ما ينفق في سبيل زيادة الأصول التي تستخدم في عمليات الإنتاج والتي تساعد على زيادة الناتج الإجمالي القومي وهو يتضمن كلا من الإستثمار الصافي والإحلالي .

2- الإستثمار الصافي :

هو أنفاق علي أصول جديدة تسخدم في عمليات الإنتاج في المجتمع أو هو المجهود المبذولة لزيادة حجم الإصول الإنتاجية في الإقتصادي القومي بأستحداث أصول لم تكن متوفرة من قبل ويمثل هذا النوع مؤشر على سرعة دوران عجلة التنمية في البلدان النامية[2] .

3- الإستثمار الإحلالي :

هو الإنفاق على أصول إنتاجية جديدة لتحل محل الأصول المستهلكة أو التالفة وهذا النوع من الإستثمارات لا يظهر أي زيادة في حجم الإستثمار بالرغم من أنه يؤدي إلى زيادة بصورة ثابتة في الدخل القومي[3] .

---

[1]. زياد رمضان – مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي – الأردن – الجامعة الأردنية – ط – 1998م – ص13 .

[2]. إيمان الحاج – سوق الخرطوم للأوراق المالية – دبلوم جامعة الخرطوم – 1998م .

[3]. عثمان السيد إبراهيم – تقويم إدارة المشروعات – السودان – الخرطوم – دار جامعة القران الكريم للطباعة – ط – 2001م – ص49 .

4- الإستثمار بالتحديد :

يعني تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية بإنتاج سلعة جديدة عادة يتم عن طريق إحلال التحديدات الفنية المستحدثة وفنون الإنتاج محل السابقة يمكن أن يتكامل هذا النوع مع النوعيين السابقيين .

أقسام الإستثمار الزراعي في السوداني :

نبذة حول الإقتصاد السوداني :

السودان يعتبر أكبر دولة مساحة في أفريقيا ح حيث تغطي مساحات شاسعة من الأراضي المسطحة والخصبة التي ويقع جزء من هذه المساحات في مناطق السافنا غزيرة الأمطار كما يخلله نهر النيل وهو أطول أنهار العالم وروافده المتعددة ومياهه العذبة الغزيرة ومساقط مياه متعددة التي تساعد لتوليد الكهرباء لتغطي حاجة السودان الآنية والأجيال القادمة ويوجد أكبر كتلة مياه جوفية في السودان على مستوى العالم ؛ كما يكتنز كمية كبيرة من المعادن مثل من الذهب والفضة والحديد والكروم والنفط والنحاس .

وتوجد مساحات واسعة للرعي حيث توجد تروة حيوانية تقدر ب120 رأسمن الماشية مما جعل السودان ثاني أكبر دولة في أفريقيا في مجال تربية الثروة الحيوانية ولكن السودان لم يستفيد من هذا الإمكانيات الطبيعية والبشرية طيلة الحقب الماضية فظل في قائمة أفقر دول العالم حسب تصنيف هيئة الإمم المتحدة .

شهدت الإقتصاد السوداني في السنوات الماضية تدهوراً إقتصادياً مستثمراً ونمواً متدنياً وبعد الأحيان سجل معدلات نمو سالبة تقابلها معدلات نمو عالية في السكان مما أدى إلى تدهور مستمر في الدخول الحقيقية للافراد وتدني في الأداء الإقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم وترتب على ذلك تدهوراً في المدخرات

المحلية والقومية كما شهدت تلك الفترات نقصاً واضحاًفي الغذاء وظهور المجاعات وتدهور في الجدمات الصحية والتعليمية وتفشي الأمراض المستوطنة .

وتعتبر نسبة الأمية في السودان أعلى نسبة في العالم مما أنعكس ذلك على تدهور النسيج الإجتماعي وعدم مقدرة المجتمع في المساهمة الإقتصادية ومن أكبر أسباب التدهور هو الحروب الأهلية في السودان أبتداً من حرب الجنوب وشرق السودان ودارفور ومناطق جبال النوبة هي الحروب التي أستنفذت مقدرات كبير من موارد السودان الإقتصادية والبشرية مما أدى إلى نزوح عدد كبير من السكان من مناطق الإنتاج في الريف إلى مناطق الإستهلاك في المدن وذلك من الإمن الإستقرار مما أدى إلى نقص العمالة في الإنتاج وساهم في تراجع معدلات النمو الإقتصادي وتزايد معدلات البطالة في المدن وأن عدم الإستقرار السياسي خلف نوعاً من المناخ الطارد للإستثمار الإجنبي والمحلي .

وأن عدم وجود الدولة مجالاً لوضع برامج شامل للإصلاح الإقتصادي أدى إلى أختلال في التوازن الكلي وأرتفاع معدلات التضخم وأنفراط في نظم سعر الصرف وتدهور في قيمة العملة الوطنية وبرزت أضطربات هيكلية في الإقتصاد نتيجة لسياسات التحكم في إدارة التجارة الداخلية والخارجية وكل هذا أدى إلى تشوهات ضارة في الإقتصاد الكلي وعاقت حركة إنسياب الحركة الإقتصادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وتخفيض صادرات القطاع الزراعي وزيادة نسبة العجز في ميزان المدفوعات وعجزت الدولة عن مواجهة إلتزاماتها الخارجية ؛ مما أدى إلى تراكم متأخرات الديون الخارجية فإنحصرت تدفقات القروض الخارجية الجديدة وتوقفت السحب من القروض المتعاقدة عليها مما أدى المزيد من االتعقيدات في الحساب الخارجي وأنعكس أثار حصار العون الخارجي على توقف إعادة تأهيل الأصول الداعم للإنتاج فتدهورت البنيات الأساسية

في قطاعات إقتصادية عديدة مثل الزراعة والكهرباء والطرق مما أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[1] .

الإستثمار الزراعي الشقة النباتي :

يعتبر القطاع الزراعي هو الرئد في الإقتصاد السوداني مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 45% -47% وتوفر سبل كسب العيش لنحو 80% من السكان ويساهم بحوالي 90% العائدات غير البترولية ويمد القطاع الصناعي بوالي 60%من إحتياجاته من المواد الخام وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان والمستغلة منها لا يتعدى 20% ومعظمها في القطاع المطري الآلي والتقليدي وحوالي 36 مليون فدان والقطاع المروي تقدر بحوالي أربعة مليون فدان كما يتمتع السودان بمساحات واسعة من الغابات تقدر بحوالي 120 مليون فدان وحصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية مياه النيل عام 1929م تقدر بحوالي 20.5% متر مكعب إضافة علي مياه الأمطار والأنهار والوديان الموسمية والمياه الجوفية[2] .

رغم أن السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية بموارده الهائلة والمتنوعة الإ ان معظم الأراضي تعتمد على الأمطار في ريها وتبلغ المساحة التي تعتمد على الري المنتظم نحو 17% فقط ؛ ونسبة 3% تسقى بمياه الفيضان والسبب في ذلك تعود إلى عدم توفر وسائل الري الحديثة والحاجة على شق الترع والقنوات والإعتماد على الآلات الحديثة في الزراعة بدلاً من الجهود اليدوية المحدودة والتي لا تصلح في زراعة أراضي واسعة .

---

[1]. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى – منهجية االإصلاح الاقتصادي في السودان – شركة مطابع السودان للعملة – الطبعة الثانية – 2001م .

[2]. عز الدين أحمد يس – دور الاستثمار الأجنبي المباشر في كفاءتة القطاع الزراعي من الفترة 2000 – 2007م - جامعة النيلين - رسالة ماجستير– عام 2009م .

وأن السمة الأساسية للقطاع الزراعي هو هيمنة القطاع التقليدي وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري للإقتصاد السوداني إلا أن القطاع الخاص ظل يؤدي دوراً هاماً في الزراعة ورغم أن نشاط القطاع العام في الإنتاج الزراعي بدأ يقوي وأصبح يعطي حوالي 44% من جملة إنتاج هذا القطاع ومن المعلوم أن نسبة 92% من جملة الزراعة المروية و43% من جملة الأراضي المطرية تقع تحت سيطر القطاع العام وأما في أما مجال الحاصلات الزراعية فإن القطاع العام يهيمن هيمنة كاملة علي زراعة قصب السكر وعلى 98% من القطن و93% من القمح و 62% من الدخل و47% من السمسم و45% من من الفول السوداني .

قد سبق السودان العديد من الأقطار النامية في المنهج العلمي للإنتاج الزراعي ويعود تاريخ البحوث الزراعية في إلي مطلع القرن العشرين حيث أقيمت أول محطة للإبحاث في شمبات عام 1904م ولصحة الحيوان عام 1913م وكان السودان أول دولة نامية أقامت تعاونيات زراعية وذلك عام 1948م وخدمات الإرشاد الرزاعي الحديثة في عام 1959م وللسودان تجربة غير مسبوقة في الإستثمار الزراعي كمشروع الجزيرة الذي يعتبر اكبر وأعظم مشروع في العالم وتبلغ مساحته حوالي 2.2 مليون فدان ومشروع الرهد وحلفا الجديدة وغيرها؛ وأكبر لصناعة السكر على مستوى العالمين العربي والإفريقي والثاني على مستوى العالم .

ولكن للأسف الشديد على الرغم من غظمة الموارد الزراعية الإ أن السودان لا يزال ينتسب لمجموعة الدول الأقل نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة وذلك لإنخفاض الدخل القومي وأرتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية ويؤكد ذلك أن إنتاج البلاد من المحاصيل الزراعية الحقلية والبستانية ظلت يتأرجح بين الثلاثة والثمانية مليون طن مقارنة مع مستوى الأمطار

ورغم انتشار الزراعة في مساحات كبيرة تزيد عن خسمة وأربعون مليون فدان مما يؤكد عمق سيطرة الظروف الطبيعية على الإنتاج الزراعي .

كان السودان في الماضي يفتخر بأنه من الدول المكتفية ذاتياً من الغذاء وفي صدارة الدول العربية والإفريقية المصدرة للسلع الزراعية ولكن أحصائيات التجارة الخارجية تشير إلى أن فاتورة إستيراد الغذاء قد أرتفعت من 80 مليون دولار إلى 250 مليون دولار من عام 1990م -- 1997م وهذا يستقطع من حصيلة البلاد من العملات الصعبة ؛ وشملت قائمة الواردات (القمح – الدقيق – زيت الطعام – الأرز – العدس –اللبن المجفف – الفواكهة – المعلبات) وغيرها؛ وهذا يعني هنالك خللاً كبيراً في منهج أستخدام الموارد الطبيعية وسوء أسلوب إدارة القطاع الزراعي .

أن من أكبر التحديات التي تواجهة القطاع الزراعي في السودان هو فتح الحدود الدولية لعبور السلع وتحرير التجارة في كل السلع بما فيها السلع الزراعية والخدمات وفقاً لإتفاقية الجات عام 1994م وذلك للتطورات التي حدثت في التقانة الزراعية وفي أسلوب إدارة الإقتصاد والتجارة والإستفادة من ثورة الإتصالات ونظم المعلومات .

وفي واقع الأمر فأن الكثير من السلع المستوردة وخاصة القمح والدقيق وزيت الطعام تصل إلى المستهلك السوداني بأسعار أقل من أسعار الإنتاج المحلي المماثل ويعود ذلك بطبيعة الحالإلى تدني الإنتاج والإنتاجية وأرتفاع تكاليف الإنتاج وفي ظل هذه المنافسة غير المتكافئة يتكبد المزارع والمنتج السوداني خسارة متلاحقة ؛ ويتحول القطاع الزراعي من قطاع جاذب إلى قطاع طارد وهذا يؤكد عمق الأزمة الإقتصادية التي تمر بها القطاع الزراعي في السودان.

ولذلك أن الدولة ليس مطالبة بأحداث نهضة زراعية سريعة فقط . بل مطالبة بالتصدي للتحديات المماثلة التي أفرزتها العولمة وأن يتبنى خطط إستثمارية واضحة في القطاع الزراعي وأزالت الصعاب للمستثمرين في القطاع الزراعي.

إن من أبرز هذه التحديات من خلال أهداف البحث لابد للسودان أن يلعب دوراً إستراتجياً في تأمين الغذاء لاسيما في محيطه العربي والإفريقي[1] .

مكونات القطاع الزراعي في السودان :

يتكون القطاع الزراعي في السودان من ثلاثة قطاعات معروف هي (الزراعة – الثروة الحيوانية – الغابات) والزراعة نفسها تنقسم إلى :

1 - القطاع المروي :

ويعتبر القطاع الزراعي المروي من أهم القطاعات الزراعية في السودان حيث أن إنتاج البلاد من المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع بهذه الطريقة حوالي 4.69 مليون فدان . ويشمل هذا المشاريع القومية المروية التالية : (الجزيرة – الرهد – حلفا الجديدة – السوكي) والتي تقدر مساحتها بحوالي2.3 مليون فدان ؛ إضافة إلى مشاريع الطلمبات في نهر النيل والشالمية في مساحة تبلغ 500 ألف فدان بالإضافة إلى مشاريع النيل الأبيض والأزرق في مساحة تبلغ 700 ألف فدان؛ ومشاريع الري الفيضي في طوكر والقاش في مساحة تبلغ400 ألف فدان الإضافة إلى المشاريع المروية بولاية أعالي النيل[2] .

---

[1]. أحمد عثمان أحمد – العولمة الاقتصادية وأثرها على صادرات السودان من الحبوب الزيتية – جامعة النيلين – رسالة ماجستير – 2003م .

[2]. وحدة تنسيق القطاع المروي . ورشة عمل – مستقبل الزراعة في السودان – المجلس الوطني – لجنة الشئون الزراعية والحيوانية – ص8 .

تزرع في القطاع المروي محاصيل متنوعة مثل (القمح – الفول المصري – البهارات – العدس – البصل – المولح – البلح) على ضفاف النيل في الولاية الشمالية ولاية نهرالنيل بالإضافة إلى الذرة الرفيعة ومحاصيل الخضر التي تزرع بالنيلين البيض والأزرق ودلتا القاش وطوكر .

وتواجه هذا القطاع بعض المشاكل حيث يفتقد عملية التخطيط وغياب البرمجة مما يؤثر على توفير المدخلات ومراقبة العمليات الزراعية .كذلك ضعف كفاءة الري لتراكم الطمي والحشائش . بالإضافة إلى تزايد الأعباء الضريبية على القطاع المروي وتصاعد تكلفة المصروفات الإدارية .

2- القطاع المطري التقليدي :

يعتبر القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ويشمل المناطق المطرية وتغطي مساحات واسعة . فيها السهول الطينية في النيل الأزرق وكسلا والسهول الطينية الرملية في كردفان ودارفور . اما المحاصيل التي تزرع في القطاع الغالبة منها محاصيل الغلال مثل (الذرة الرفيعة – الدخن – والسمسم – الفاصوليا – اللوبيا – الكركدي – الفول السوداني – البطيخ) في مناطق غرب البلاد . وتقدر مساحة المطرية التقليدية بحوالي 9 مليون هتكار؛ ويعتبر القطاع المطري التقليدي إنتاج متذبذب نسبة لأعتماده على معدل هطول الأمطار السنوية وقد تكون الإنتاجية في الأحيان ضعيفة نسبياً لأستخدام أساليب بدئية في الزراعة .

وتساهم بنسبة 95% من إنتاج محصول الدخن و48% من إنتاج الفول السودان و28% من إنتاج الصمغ العربي[1] .

[1]. أحمد السيد أبو زيد – المدخل إلى علم الزراعة – دار روائع مجدلاوي – ردمك – عمات – 2002م – ص98 .

وفي الآونة الأخيرة قامت عدة مشاريع لتحديث وتطوير الزراعة التقليدية ومن امثلة ذلك مشروع تعمير شمال دارفور (ساق النعام) ؛ مشروع جنوب دارفور (جبل مرة) ؛ مشروع تطوير جنوب كردفان (جبال النوبة) ومشروع النيل الأزرق للتنمية . وتواجه القطاع المطري مثل الإسخدام المتوالي للأراضي لسنوات متتالية دون إتباع دورة زراعية وشح مياه الشرب بالإضافة سوء البنيات التحتية وأزمات الجفاف التي هجرة العمال من هذا القطاع المطري التقليدي .

3- القطاع المطري الآلي:

بدأت الزراعة في هذا القطاع في منتصف الأربعينات من القرن العشرين عند نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لتمويل جيوش الحلفاء بالذرة وهي تشمل منطقة القضارف والقدمبلية والقلابات وهي ذات أرضي طينية خصبة وتوسعت بعد ذلك في مناطق أخرى في أواسط السودان . وتعتمد الزراعة الآلية على أستخدام المكنكة الجزئية ومعدات زراعية وحاصدات ؛ وتعتمد الإنتاجية الزراعية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار السنوية.

وتغطي الزراعة المطرية الآلية أكثر من 45% من المساحة المزروعة بالمحاصيل المطرية في السودان ؛ وتنتج حوالي 58% من الذرة و18% من المحاصيل الزيتية[1] . وتغطي مساحة تقدر ب 6 مليون هتكار ويقوم المزارع بنظافة المساحة بواسط الحرق والقطع مما يؤثر على الغطاء النباتي ومن المشاكل التي تواجه القطاع المطري الآلي وعورة الطرق وضعف الإتصال ؛ والمكنكة الجزئية تتطلب عمالة مستأجرة مما يؤدي إلى زيادة التكاليف.

4-الغابات :

[1]. عبد الله أحمد عبد الله - نحو نمو زراعي أفضل مستدام – المركز القومي للبحوث – جامعة أمدرمان الإسلامية – امدرمان – 1990م - ص25 .

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دوراً في حماية الأراضي الزراعية في المناطق الزراعية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان وجنوب النيل الأبيض والقضارف والنيل الأزرق وتعتبر الغابات المأوى الرئيسي للحياة البرية ولديها أشجارذات قيمة إقتصادية عالية كالأبنوس والمهوقني وأشجار السنط التي تساهم في إنتاج الفحم النباتي وحطب الحريق .وتسهم الغابات بحوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي وتوفر عمالة لحوالي 14% من جملة السكان[1] .

ثانياً الثروة الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هاماً في الدول النامية بالإضافة إلى إنها تمثل عنصراً أساسياً لغذاء الإنسان وأن أتباع الأساليب العلمية في تربية الماشية والدواجن والأسماك بالطرق العلمية المكثفة يؤدي إلى توفير أحتياجات الدول النامية من البروتين ويمكنها من تصدير اللحوم . وتوفر لها النقد الإجنبي عن طريق عدم إستيراد اللحوم من الخارج بالإضافة إلى تصديرها لتساعد على تنفيذ برامج التنمية . وهذا يجب أن يأخذ في الإعتبار النقاط التالية في مشروعات الأستثمار في الثروة الحيوانية :

1- تربية الأصناف التي تتميز بأنتاج اللحم والصحي .

2- عدم الإعتماد في التربية على الأراضي الزراعية بقدر الإمكان ؛ بل على مخلفات المحاصيل الزراعية والعمل على توفير العليقة بصور مستمرة .

[1]. عثمان إبراهيم السيد – الاقتصاد السوداني – المؤسسة العامة للطباعة والنشر – امدرمان – الطبعة الثانية – 1998م .

3- الإستفادة الكاملة من الثروة السمكية المتاحة في المجاري المائية والمستنقعات مع أنشاء المزارع السمكية في الأراضي الغير صالحة للزراعة والتي تصلح لهذا الغرض مثل (الأراضي المنخفضة) .

4-توفير الرعاية الطبية الكفيلة بالمحافظة علي الثروة الحيوانية والإستعانة بالمنظمات التعاونية وإتحادات المزارعين في تسمين المواشيوالدوجن والأسماك بالإضافة إلى تشجيع الفلاحين[1] .

ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي 128 مليون رأس من الإبقار والإبل والماعز والضأن وأكثر من 37 مليون من الدواجن وثروة سمكية تقدر مخزونها السنوي في المياه العذبة والمالحة أكثر من 110 ألف طن في السنة وثروة حيوانية برية متنوع الأجناس والأنواع . وتنتشر الثروة الحيوانية على مراعي تقدر مساحتها بحوالي 118 مليون هتكار من الصحراوية في الشمال إلى المناطق غزيرة الأمطار في الجنوب وتقدر حمولتها الرعوية تقدر بأكثر من 10 مليون وحدة حيوانية .

أما توزيع الثروة الحيوانية على مستوى ولايات السودان المختلفة تكون على النحو التالي ؛ حيث توجد 31% من الأبقار في الولايات الغربية و27% في ولايات الوسط و29% في المناطق الجنوبية ويوجد40% من الصأن في الولايات الغربية و20 % في ولايات الوسط و23% في المناطق الجنوبية وأكثر من 80% من الإبل في الولايات الغربية والشرقية .

ويعتمد القطاع الحديث على تربية الأبقار لإنتاج الحليب وعلى تربية الدواجن لتوفير البيض واللحوم البيضاء ويتركز الإستثمار الحديث في القطاع الزراعي في العاصمة القومية وفي المشاريع المروية في التكامل الحيواني والنباتي .

---

[1]. أحمد عثمان أحمد – العولمة الاقتصادية وأثرها على صادرات السودان من الحبوب الزيتية – جامعة النيلين – رسالة ماجستير – 2003م .

وتساهم الثروة الحيوانية مساهمة فاعلة في الإقتصاد القومي حيث تقدر مساهمتها بحوالي 20% من الإنتاج الإجمالي المحلي وتحقق للسودان أكتفاءاً ذاتياً من اللحوم الحمراء والبيضاء واكثر من 70% من الألبان وتقدر صادرات الثروة الحيوانية بحوالي 150 مليون دولار في العام اي يعادل 22.45 من الصادرات الكلية لعام 2003م كما توفر سمداً عضوياً يبلغ حوالي 40طن سنوياً .

السلالات الحيوانية في السودان :

فيما يلي وصف مختصر لبعض السلالات الحيوانية :

1- الأبقار :

يوجد بالسودان أكثر من ثلاثة أنواع من سلالات الأبقار وهي أبقار الكنانة والبطانة وهي توجد في الولايات الوسطية وتتميز بأنتاج الألبان وهي من أميز السلالات ؛ حيث تبلغ إنتاجها من الألبان حوالي 1650 كجم من الحليب في موسم قدره 250 يوماً .

أما أبقار البقارة توجد في الولايات الغربية والجنوبية وتنقسم الأبقار في غرب السودان على ثلاثة أنواع مثل (القدالي _ الدنيج – والكوري) وهي تتميز بأنتاج اللحوم مع تحمل السفر وحيث تبلغ الكسب اليومي واحد كغم من الوزن في فترة تسمين قدرها 60 يوماً مقابل ستة كيلوغرامات عليقة .

2- الضأن :

يتصنف الضأن السوداني إلى (صحراوي _ نيلي – هجين) يعتبر الضأن الصحراوي هو الأكثر أهمية حيث يشكل أكثر من 80% من التعداد الكلي للضأن في السودان ؛ ويأتي في طليعة الضأن الصحراوي هو (الكباشي – الحمري –

الوتشي – البطانة) وذلك نسبة لإستجابته للتسمين ويبلغ الكسب اليومي ربع ك غرام .

3- الماعز :

يعد السودان الموطن الأصلي للماعز النوبي والذي يشكل 50% من التعداد الكلي للماعز في السودان ويتميز بالأداء العالي للحليب واصبحت تصدر الذكور منه وهو مرغوباً في دول الخليخ .

4- الأسماك :

يزخر السودان بقاعدة عريضة من المياه السطحية والمياه الجوفية والعذبة والمالحة ويمثل السودان مركزاً أساسياً لإنتاج الأسماك والأحياء المائية الأخرى في المصائد الطبيعية عن طريق الإستزراع وتشمل هذه المصادر (نهرالنيل – البحيرات الإصطناعية – المستنغعات المائية – السدود – السهول الفيضية المستديمة – الحفائر – الوديان – الخيران – المياه الإقليمية على البحر الأحمر) .

ويتميز المياه الداخلية والبحرية بتنوع أحيائي واسع من الموارد الحيوانية والنباتية المائية ذات الأهمية الإقتصادية والميزات التفضيلية للإستهلاك المحلي والتصدير.

5- الحياة البرية :

يتميز السودان ببيئات متعددة تشمل الصحراوية والسافنا والغابات والمناطق الجبليةمما أنتج تبايناً فريداً في أنواع الحيوانات البرية وهي تشمل 260 نوع من الثديات 938 نوعاً من الطيور وحوالي95 نوعاً من الثعابيين ومن أهم حيوانات الحياة البرية الكبيرة في السودان مثل (الفيل - وحيدة القرن الأبيض والأسود – الزراف – الجاموس – التيل – الكتمبور – أبوعرف – الحلوف – الدلاف – الغزال – القرد) وغيرها ؛كما توجد أنواع من الطيور مثل (النعام –وأبوسعن – سمبريا – حبيب – ودالميرم – صقر الجديان – الحبار) وعدد كبير من الطيور الجارحة .

وهذا يتطلب من ضرورة توفير الحماية والمناخ الملائمة لتكاثرها وتحديد مناطق للحظائر القومية ومناطق محجوزة للصيد وفق الضوابط والموجهات التي تصدرعن إدارة الحيوانات البرية بوزارة الداخلية[1] .

المبحث الثاني :

أهمية الإستثمار في القطاع الزراعي :

هنالك مجموعة من الأسباب التي توضح أهمية الإستثمار في القطاع الزراعي ومنها.

[1]. محمد قيلي عبد الرازق – السودان سلة غذاء العالم العربي دمشق – سوريا – ط2006م – ص343-345 .

1- يعتبر الإستثمار في القطاع الزراعي من أهم العوامل التي تؤثر على نمو إجمالي الناتج القومي وعلى التنمية الإقتصادية في البلاد .

2- تحقيق النمو الزراعي المتوازن والتنمية المستدامة وزيادة فرص العمل في القطاع الزراعي والإستفادة من الميزة النسبية المتوفرة للسودان في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

3- يساعد على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً مع مراعاة الجودة تخفيض التكلفة والتأثير الإيجابي مع الإستهلاك ؛ وتحويل الميزات التفضيلية للبلاد إلى ميزات تنافسية لأخذ موقع في الإقتصاد العالمي والعربي والإفريقي .

4- يساعد الإستثمار الزراعي إلى تخفيض معدلات البطالة ويسهل عملية الإدخار الإختياري من خلال تلأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويساعد في من دائرة الفقر[1] .

5- توفير الغذاء والمواد الخام للقطاع الصناعي المستمر في التوسع وتوفر سوقاً للبضائع المنتجة محلياً .

6- توفي العملة الأجنبية وزيادة التكوين الرأسمال للدولة .

وأن الإستثمار الزراعي توفر فرص العمل لأنه ذات كثافة عمالية عالية ويسهل عملية الإدخار الإختياري ويدفع بعجلة التنمية في البلاد[2].

أهداف الإستثمار في القطاع الزراعي :

[1]. اصلاح إبراهيم محمد – الثروة السمكية في السودانالحاضر وآفاق المستقبل – رسالة ماجستير – 1992م .

[2]. عبد القادر أحمد ، سعيد عبد الله سعيد – التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي – الخرطوم – مطبعة البنك الزراعي – 2009م – ص21- 35 – 37 .

نجد أن الإستثمار في القطاع الزراعي له أهداف عديدة ولكن نذكر بعض منه :

1- تنمية وترشيد وحماية الموارد الطبيعية والإستغلال الأمثل لحصة السودان من مياه النيل والمياه الجوفية والمصادر الأخرى وفق نظم الري الحديثة .

2- رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية وفق المعدلات العالمية وتعظيم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي وتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لزيادة إستثماراتهافي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

3- توفير مياه الشرب النقية والصحية للإنسان والحيوان في المناطق الريفية والحضرية .

4- تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال الموارد المائية والإنتاج الزراعي النباتي .

5- تحقيق التنمية الريفية المتوازنة في البلاد كافة تشجيعاً للإستقرار في الريفي .

6- توجيه الزراعة والإنتاج الحيواني لزيادة الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي وتحويل السودان ليكون مركزاً عالمياً في تسويق الإنتاج العضوي النباتي واللحوم الصحية الخالية من الكيماويات .

7- رفع دخل الأسر من الإنتاج النباتي والحيواني .

8- تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع الزراعي وتفعيل قوانين ونظم أستخدامات الأراضي الزراعية وتشجيع البحث في مجالات أستخدامات الأراضي والمياه والإنتاج النباتي والثروة الحيواني والسمكية .

9- تطوير وتشجيع الزراعة المختلفة بالمشاريع المروية والمطرية الآلية لزيادة الإنتاج الحيواني ومنتجات الحياة البرية وزيادة مساهمتها في الصادرات والمحافظة على السلالات القومية النباتية والحيوانية .

10- تنمية وتطوير الغابات ومنتجاتها مع التركيز على تطوير حزام الصمغ العربي (أشجار الهشاب) وزيادة أنتاجيته وصادراته وذلك لإستعادة موقعه الريادي في السوق العالمي .

11- ترقية الفهم والوعي الإقتصادي لدى منتجي الثروة الحيوانية وتنمية وتطوير قطاع الألبان لتحقيق الأكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير قطاع الأسماك بتوسيع قاعدة الإستزراع السمكي بأنماطه المختلفة في الولايات ذات الميزة النسبية[1] .

سمات الإستثمار في القطاع الزراعي :

يعتبر السودان من الأقطار العربية والإفريقية مساحةً حيث تبلغ مساحته مليون ميل مربع قبل أنفصال جنوب السودان وهنالك العديد من المقومات والميزات المتوفر في القطاع الزراعي السوداني مما أدى إلى تشجيع الإستثمار الزراعي فيه ونذكر منها في النقاط التالية .

1- وجود إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة من الإراضي الزراعية الصالحة للزراعة لكل المحاصيل الزراعية وتقدر بحوالي (200) مليون فدان.

2- موقع جغرافي متميز في قلب القارة الإفريقية ويجاوره تسعة دول . ويمدهم بالسلع الزراعية مما جعله معبراً ومركزاً للتسوق .

[1]. أحمد مجذوب أحمد – الاقتصاد السوداني (بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية - دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000 – 2010م – ط1 – السنة 2013م – ص58 .

3- تنوع فرص في مجالات الإستثمار في فروع القطاع الزراعي المختلفة من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والغابات وغيرها .

4- وجود منافذ بحرية للتصدير مثل الموانئ البحرية السودانية وجود شبكة إتصالات متقدمة وخاصة بعد تنفيذ الشبكة القومية للإتصالات والألياف الصوتية .

5- توفير الأيدي العاملة والماهرة والخبراء الإقتصاديين في مجال الإستثمار في القطاع الزراعي .

6- وجود العديد من الإتحادات والغرف التجارية والزراعية والصناعية وأستعداد عضويتها للدخول في شراكات أجنبية إستثمارية في القطاع الزراعي[1] .

المبحث الثالث :

فرص الإستثمار الزراعي في السودان :

[1]. عز الدين أحمد – مرجع سابق – ص43 .

أن الرؤية المستقبلية لفرص الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان يتوقف على المعلومات الأتية التي تتوفر في القطاع المروي الحديث والذي يعتمد على الري من مياه النيل وروافد بصورة رئيسية والأنهار والأودية الموسمية ومصادر الري من المياه الجوفيةوتقدر المساحة المتاحة للإستثمار بهذا القطاع حوالي مليون هتكار من الأراضي الطينية الخصبة . ويتم أستقلال المياه الجوفية عن الآبار الإرتوازية (40-100) متر ؛ وأدخال الري المحوري والري بالتنقيط .

وتشير الإحصائيات والدراسات للإنتاج الزراعي أن السودان له ميزة نسبية عالية في إنتاج جملة من المحاصيل الحقلية والمستديمة بالقطاع المروي ويمكن تحديد أهم المحاصيل في الأتي :

1- الحبوب الزيتية :

للسودان ميزات نسبية عالية في إنتاج الفول السوداني والسمسم وزهرة عباد الشمس ذلك لملائمة المناخ وقلة تكاليف الإنتاج .

2- الذرة الرفيعة :

أرتفعت إنتاجها في السودان ووصلت متوسطتها 2.5 طن وذلك لإستعمال الأسمدة والتقاوي المحسنة وتعتبر من المحاصيل التي يمتلك السودان تجارب وخبرة في إنتاجها وهو المحصول الغذائي لبعض سكان الريف .

3- الذرة الشامية :

رغم أن السودان تجربته حديثة في إنتاج هذا المحصول ؛فقد تمكن السودان من إستجلاب عينات مفتوحة من مصر وعينة صفراء من جنوب إفريقيا ووصلت إنتاجة الفدان من (3-3.5) طن هتكار وذلك لملائمة المناخ لزراعته وجود الأراضي الطينية الخصبة ووفرة مياه الري .

4- الأرز :

أن السودان لدية أودية وخيران بولاية النيل الأبيض تصل مساحتها 35 هتكار تغمر سنوياً بمياه النيل الأبيض وقد أعداد مساحة حوالي 3 ألف هتكار وبلغ إنتاجها (4-5) طن هتكار وتشير التقديرات الأولية أن يمكن إنتاج (165) ألف طن من الأرز سنوياً ويقدر المتاح منها للتصدير في حدود (150) ألف طن .

5- القوار :

أنه محصول بقولي دخل السودان حديثاً ولكن أثبت نجاحاً كبيرة مما دفع القطاع الخاص للإستثمار فيها لأنه يدخل في صناعة الخبز وعليقة الحيوان . وأستعمالات أخرى ؛ ويمكن تصدره للدول الإفريقية التي لا تصلح أراضيها لزراعة القمح .

6- البستاني :

تصلح مناخ السودان لزراعة المحاصيل البستانية ويمكن تقسيمها على النحو التالي :

أ- مناطق غزيرة الأمطار وتزرع فيها (زيت النخيل - الباباي – المانجو – الجوافة) على ضفاف النيل الأزرق الذي يؤمن ري دائم بعد فصل الأمطار.

ب- مناطق متوسط الأمطار شمالاً تصلح لزراعة (المانجو- القريب فروت - الموز) حيث أن أراضيها طينية خفيفة تمتد على طول النيل الأزرق ومناطق سنار وسوبا حتى وجنوب ولاية الجزيرة .

بينما في ولايتي نهر النيل والشمالية حيث تصلح لزراعة (التمور - الموالح – القريت فروت- المانجو) مجموعة من الخضروات والبقوليات والبطاطس والشمام لبرودة فصل الشتاء وطوله. ونجد منطقة أبوجبيهة بغرب السودان تصلح لإنتاج المانجو والجوافة على ضفاف الوديان والمياه الجوفية ذات الأعماق الضحلة . ومنطقة جبل مرة لها طقس البحر الأبيض المتوسط وتصلح فيها المانجو والقريب فروت والبطاس والبصل وغيرها من الفواكه .

أن مجال للإنتاج البستاني يعتبر من المجالات الواعدة وله أسوق متنوعة على المستوى الإفريقي والعربي والأروبي[1] .

تقسيمات السودان المناخية :

أن موقع السودان المداري جعله أن يكون مشجعاً للإستثمار في القطاع الزراعي وذلك نسبة لتباين كمية الأمطار وتوزيعها ومواقيتها من الشمال إلى الجنوب ومن الندرة إلى الوفرة ويمكن تقسيمها إلى ست مناطق مناخية وفق تعريف هرسون وجاكسون عام 1958م .

1- المنطقة الصحراوية :

تقدر مساحتها ب 29% من المساحة الكلية للقطر وتتكون من تلال وصخور رملية ماعدا الأراضي المحاذية للنيل ويندر فيها هطول الأمطار عن 100 ملم في

[1]. محمد قيلي – مرجع سابق – أماكن متعددة .

العام ويستخدام الري الحياضي من جانبيي النيل وأستخدام محدود للمياه الجوفية ونسبة لإنخفاض درجة الحرارة في موسم الشتاء تسوده زراعة (القمح – النخيل – البقوليات – الفواكهة – الخضر) في الأراضي الرسوبية النيلينية الخصبة والوديان وفي هذا المنطقة يستخدم مرعى للإبل والماعز و يقع الحجر النوبي حامل المياه الجوفية في مساحات ساشعة .

2- المنطقة شبه الصحراوية :

تغطي هذه المنطقة ساحة حوالي 20%من المساحة الكلية للقطر ويمتد فيها الحجر الرملي النوبي يتراوح فيها هطول الأمطار بين (75-300) ملم في السنة تكفي لقطاع نباتي حولي . ويتميز بتقلبات كمية الأمطارمما يعرضه لموجات الجفاف والتصحر ومن الناحية أخرى تصلح للإستثمار في الثروة الحيوانية مع مراعاة الطاقة التحميلية للحيوان وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف مثل الدخن .

3- منطقة السافنا خفيفة الأمطار بالأراضي الرملية :

تتفاوت كمية الأمطار في المنطقة بين (300- 400) ملم وتغطي حوالي13% جملة المساحة الكلية للقطر ويمتد الحجر الرملي النوبي وتسودها تربة القوز الرملية وهي تصلح للنباتات الحولية والمعمرة وتوجد فيها الزراعة التقليدية للذرة الرفيعة والدخن والفول السوداني إنتاج الصمغ العربي وهي ايضاً قابلة لموجات الجفاف والتصحر .

4- منطقة السافنا متوسط الأمطار بالأراضي الطينية :

وتشمل السهول الطينية الوسطى وتغطي 14%من المساحة الكلية للقطر وتتراوح كمية الأمطار فيها ما بين (400--880) ملم وتشمل أراضي الزراعة

المطرية الآلية الحالية والمستقبلية وغابات الصمغ العربي . وتوجد في هذه المنطقة فرص للإستثمار في الزراعة المروية والمطرية الآلية والإنتاج الحيواني والحيوانات البرية.

5- منطقة السافنا مرتفعة الأمطار :

تشمل هذه المنطقة حوالي 13.8%من المساحة الكلية للقطر ويتراوح كمية الأمطار فيها بين (800-- 1500)ملم وهي تصلح للإستثمار في الغابات وذات مساحات رعوية كبيرة وتصلح للتوسع الزراعي .

6- المناطق البيئية المتميزة :

وتشمل هذه المنطقة منطقة جبل مرة التي تقدر مساحتها 29,000 كم مربع على أرتفاع 10,000 متر وتتراوح كمية الأمطار فيها بين (600- 1000)ملم سنوياً وتتميز بشتاء بارد ورطب وهي تصلح لزراعة المحاصيل الزراعية التي لاتصلح زراعتها في مناطق السودان الأخرى. مثل الفراولة والتفاح وكما يمارس فيها الرعي والزراعة الآلية في مساحات صغيرة وكذلك زراعة الغابات والمياه وبعض الجبال في النيل الأزرق وجبال النوبة وهي تقدر مساحتها بحوالي 65,000 كم مربع وهي تلال منحدرة وأراضي متقطعة وسهول طينية وهي تصلح لزراعة البن والشاي وحظائر للحيوانات البرية[1] .

[1]. محمد قيلي – مرجع سابق – ص332-334 .

الموارد المائية :

1- الأمطار :

تهطل الأمطار في السودان في موسم الخريف الذي يمتد من مايو \ ينويو حتى سبتمبر\أكتوبر ويتراوح معدل الأمطار السنوي بمعدلات مختلفة تتسم معدلات الأمطار في السودان بالتذبذب من موسم لآخر . والتوزيع غير المتساوي ويعتمد على إيرادات الوديان الموسمية تغذية المياه الجوفية على مقادير كمية الأمطار التي تهطل كل عام . كما أن الأمطار تساهم في ري المحاصيل الصيفية بمشاريع الزراعة المروية خلال موسم الخريف .

2- مياه النيل :

يعتبر السودان ملتقى الروافد نهر النيل تتبع من الهضبة الأستوائية والهضبة الأثيوبية وتنساب النيل الأزرق وروافده الدندر والرهد ونهر عطبرة ؛ يبلغ الإيراد السنوي للنيل الأزرق 50 مليار مترمكعب ونهر الدندر ثلاثة مليار متر مكعب والرهد واحد مليار مترمكعب وأما نهر عطبرة إيراده السنوي يبلغ 12 مليار متر مكعب (سبعة من فروع الستيت وخمسة من عطبرة وروافده) .

وكانت سيعة خزان الرصيرص واحد مليار متر مكعب وخزان خشم القربة 1.3 مليار متر مكعب وذلك لترسب الطمي بنسبة 25% في خزان سنار و40% في خزان الرصيرص ولذلك تتطلب تعلية خزان الرصيرص إلى 7 مليار متر مكعب وأما المياه المستغلة للزراعة المروية تبلغ في المتوسط 9.5 مليار مترمكعب من النيل الأزرق 1.7 مليار متر مكعب من نهر عطبرة 1.8 مليار متر مكعب من النيل الأبيض 1.6 مليار متر مكعب من النيل الرئيسي ؛ بالإضافة إلى تبخر المياه في

الخزان وأن حصة السودان من مياه النيل 18.5 مليار مترمكعب عند إسوان مايعادل 20.5 مليار متر مكعب في خزان سنار .

3- المياه السطحية الموسمية غير النيلية :

وتشمل نهر القاش الذي يبلغ متوسط إيراده السنوي حوالي 600 مليون متر مكعب وخور بركة 500 مليون مترمكعب والوديان الأخرى في مناطق السهول حوالي 40 وادي وتبلغ إيرادها حوالي 6.7 مليار متر مكعب ويستغل منها حالياً 0.16 مليار متر مكعب لمياه الشرب .

والسدود المقامة على الوديان تقدر بحوالي 63 سد بسيعة تقدر بحوالي 130 مليون متر مكعب وحوالي 840 حفيرة بسعة تقدر ب 26 مليون متر مكعب.

4- المياه الجوفية :

مازالت البيانات الخاصة بالمياه الجوفية في حاجة إلى المزيد من التنقيب والإبحاث وتقدر إجمالي مخزون المياه الجوفية في السودان بحوالي 9 مليار متر مكعب منها 450 مليون للشرب و850 مليون لري مساحات زراعية وتقدر بحوالي 67.2 ألف هتكار مربع ويقدر متوسط التغذية السنوية من مياه الأمطار بحوالي 4.9 مليار متر مكعب .

ويتضح مما تقدم أن حوالي 5.5 مليار متر مكعب من حصة السودان من مياه النيل ستستغل في المشروعات المستقبلية كما أن هنالك حوالي 6.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية يمكن إستغلالها في توسع في الزراعة المروية وفي مياه الشرب[1] .

[1]. محمد قيلي – مرجع سابق – ص339-340 .

الفصل الثالث

المبحث الأول :

- مخاطر الإستثمار الزراعي
- الشركات الإجنبية العاملة في الإستثمار الزراعي في السودان

المبحث الثاني :

- الموجهات الإستراتيجية في تنمية القطاع الزراعي في السودان
- إسهام الإستثمار الزراعي في الإقتصاد القومي

المبحث الثالث :

- مشاكل الإستثمار الزراعي في السودان
- الحلول المقترحة

المبحث الأول :

مخاطر الإستثمار الزراعي:

يواجه القطاع الزراعي في السودان كثير من المخاطر معظمها تتعلقبالظروف المناخية وتوتر فترات الجفاف والفيضانات الجامحة وأنتشار الأفات والأمراض . وتتعلق البعض بالأخفاقات الإدارية والمؤسسية وتقلب أسعار المحاصيل الزراعية والتمويل والحروب مما أدى إلى إحداث أضراراً كبير في القطاع الزراعي وكبدت المزراعين والمنتجين خسائر فادحة وتكون مدخلاً للأعسار وعدم الإستقرار في الريف مما يهدد الأمن الغذائي ويعيق النهضة الزراعية . لذلك للحماية التأمينية للإنتاج الزراعي من المستلزمات الحيوية جزء من الحل لإستقرار واستمرارالإستثمار في القطاع الزراعي[1] .

ومن المعروف أن الزراعة في كل العالم بصفة عامة محاطة بكم هائلة من المخاطر الطبيعية والإقتصادية والتقنية والسياسية والإجتماعية ز والسودان كواحد من الدول النامية يتأثر بصورة واضحة بعدد كبير من هذه المخاطر . وخاصة في القطاع المطري وهذا هو الشئ الذي جعل شركة شيكان للتأمين للتدخل في تأمين مخاطر الإستثمار في القطاع الزراعي . بأعتباره مستشاراً للدولة في مجال التأمين وحماية الثروات القومية بالسودان ضد هذه المخاطر وبحكم مسئوليتها القومية يجب أن تبادر بالدخول في تأمين القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

ومن خلال هذا السرد يمكن أن نلخص مخاطر القطاع الزراعي في النقاط التالية :

[1]. شركة شيكان للتأمين – صحيفة الصحة ، الأربعاء 2014/3/26م ، العدد 16 .

1. الجفاف :

يعتبر الجفاف من المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني الذي يؤدي إلى نقص في الإنتاج الزراعي والكلا مما يؤدي إلى أمتناع المستثمرين للإستثمار في القطاع الزراعي . ويحدث الجفاف نتيجة لشح الأمطار في القطاع المطري أو تذبذب كمية هطول الأمطار وتوزيعها .

2. الأفات الزراعية :

يتأثر القطاع الزراعي بالأفات والأمراض النباتية ويأتي في مقدمة هذه الأفات (الجراد الصحراوي – الساري الليل – العنتيد – الذباب البيضاء – دودة اللوز – الطيور) وأحيان ينتقل إلى الوباء وعلى الرغم من مكافحة هذه الأفات بأستخدام المبيدات عن طريق الرش الآلي عبر الطائرات أو الرش اليدوي قد أكتسبت بعض الأفات مقاومة من هذه المبيدات الزراعية . بالإضافة إلى الحشرات القشرية التي ألمت بمحصول النخيل وخاصة في الولاية الشمالية مما أدى إلى أنخفاض إنتاجية النخيل في عام 2003م إلى النصف تقريباً .

3. الغرق:

يتأثر الزراعة بعملية الغرق نتيجة للأمطار والسيول والفيضانات مما يؤدي إلى تغمير الأراضي الزراعية ويعرض المستثمر للخسارة ونلاحظ أن الفيضانات قد تسبب في تقليل الإنتاجية في الولاية الشمالية ؛ وخاصة في القطاع المروي نتيجة لإرتفاع هطول الأمطار في الهضبة الأثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى بالإضافة إلى إعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر الكافيللأراضي الزراعية . والفيضانات التي حدثت عام 1988م أدى إلى غرق

مساحات زراعية واسعة في دارفور مما أدى إلى تقليل الإنتاج في المحاصيل الزراعية .

4. العطش :

وهو يعتبر من المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي في المشاريع الزراعية المروية نتيجة لأنحسار النيل وتعطيل الطلمبات لأسباب طبيعية[1] .

5. الأمن :

أن الحروب الأهلية في السودان وعدم الإستقرار السياسي من أكبر من المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان مما أدى إلى تنفير المستثمرين من هذا القطاع .

6. الحرئق :

يعتبر الحريق من المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي التي تنتج عن العواصف والصواعق والبرد .

7. النفوق :

يعتبر النفوق والأمراض والسرقات من أكبر المحددات التي تواجه الإستثمار في قطاع الثروة الحيوانية في السودان والإجهاض الذي يؤدي إلى تلف في أنجاب الحيوانات ؛ مما يقلل من إنتاج الثروة الحيوانية .

الإستثمار الزراعي وقانون تشجيع الإستثمار في السودان:

[1]. مصعب معتصم سعيد ، محاضرات في الاقتصاد السوداني ، الخرطوم ، جامعة النيلين ، 2002م ، ص22-23 .

لقد إهتمت الدولة إهتماماً كبيراً بالإستثمار منذ الإستقلال وقد أصدرت أول قانون عام 1956م . وشهدت الفترة من (1960-- 1980م) ظهور عدد من القوانين لتنظيم وتشجيع الإستثمار وهي[1] :

1. قانون الإستثمار والمميزات الممنوحة :

هو أول قانون أصدرته الحكومة الوطنية بهدف تحويل الإقتصاد من زراعي رعوي إلى إقتصاد صناعي حديث بحيث ان القطاع الصناعي تساهم في الإقتصاد القومي ؛ بنسبة أكبر من القطاع الزراعي . وتم منح سلطة التطبيق هذا القانون لوزير التجارة والتعاون .

2. قانون تنظيم و تشجيع الإستثمار الصناعي 1967م :

وهو تعديل لقانون 1956م بعد ما تم تكوين وزارة للصناعة والتعدين في 1966م ليواكب توجه الدولة نحو الإستثمار في الصناعة وبموجب هذا القانون تحولت السلطات إلى وزير الصناعة .

3. قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي 1971م :

وهو تعديل لقانون 1967م الذي أدى إلى تأميم المشروعات الإستثمارية وقد أضيفت إليه عدة فقرات لحفاظ ممتلكات الأجانب من التأميم .

4. قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار في الخدمات الإقتصادية 1973م :

[1]. إبراهيم هارون محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي في السوداني ، جامعة النيلين ، ماجستير اقتصاد ، 2007م ، ص27 .

وهو جزء من قانون 1971م ؛ وبعد تجربة عامين من التطبيق ظهرت حوجة على قانون خاص بشجيع الخدمات الإقتصادية في قطاعي النقل والسياحة ونص هذا القانون على ضمانات عدم التأميم والمصادرة والإعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال ؛ وتم بموجبه تصديق لمشروع زراعية هامة مثل مشروع كنانة .

ومن الملاحظ أن كل القوانين من (1956م إلى 1971م) تشجع الإستثمار في قطاعات معينة وأهملت القطاع الزراعي بحجة أنها قطاع تقليدي .

5. قانون تنمية الإستثمار الزراعي وتشجيعه 1976م :

يهدف هذا القانون على تشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في مجال الزراعة وذلك من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية وتحقيق الإكتفاء من السلع الزراعية وزيادة الصادرات وتنويع المحاصيل والتكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعي ومن مميزات هذا القانون :

أ- الإعفاءات والتخفيضات الجمركية والضريبية.

ب- التسهيلات مثل تحويل أرباح رأس المال المستثمر .

ت- تخفيض سعر الكهرباء والنقل وتسهيل التمويل.

6. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1980م :

نسبة للسلبيات التي صاحبت القوانين السابقة فقد جاء هذا شاملاً في تشجيع الإستثمار في كل القطاعات الإقتصادية وسند عملية الإستثمار على جهه واحدة هي الأمانة العامة للإستثمار التي تشرف عليها وزير المالية وحدد وحدات للإستثمار بالوزارات ذات الصلة بالإستثمار ؛ لكن من سلبياته عدم تشجيع الإستثمار في الأرياف.

7. قانون الإستثمار لعام 1990م تعديل 1991م :

هذا القانون له عدة ميزات :

أ- تشجيع الإستثمار في المناطق الأقل نمواً بمنح المزيد من الميزات التفضيلية .

ب- إعداد خارطة إستثمارية شاملة للبلاد وأنشاء إدارة خاصة لترويج الإستثمار .

ج- إلزام الجهات المختصة بتسليم قطع أرض الخاصة بالمشروع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الترخيص .

د- تم تكوين هيئة عامة للإستثمار وقد ضمت جهات ذات صلة مثل الجمارك والتخطيط العمراني وذلك لتسهيل الإجراءات .

8. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1996م :

ومن ميزات هذا القانون :

أ- تبسيط الإجراءات وتشجيع الإستثمار في كافة المجالات الإقتصادية .

ب- أنشاء وحدات إستثمارية بالولايات تخضع لإشراف وزراء مختصين ومنح الوزارات الإتحادية المختصة في وضع السياسات وإعداد الخرائط الإستثمارية .

9. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م تعديل 2000م :

ومن أهم ميزات هذا القانون قسمت المشاريع الإستثمارية إلى مشاريع إستراتيجية تمنح ميزات خاصة إستثنائية ومشاريع غير إستراتيجية تمنح الأمتيازات المعتادة . ومنح المزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية .

10. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م - 2001م :

يهدف هذا القانون على تطوير وتشجيع الإستثمار والذي تم تعديله في عامي 2000م؛ 2001م لمعالجة سلبيات القوانين السابقة التي تتلخص في عدم سيادة قانون الإستثمار على القوانين الأخرى ؛ وتضاربها مع بعضها البعض لأن القوانين السابقة لم تلتزم بتحديد حجم الإعفاءات الضريبية بنص القانون إضافة إلى ذلك عدم تصنيف مجالات الإستثمار وضعف الضمانات الإستثمارية.

وقد شمل قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م الخدمات الإدارية والإنشاءات وتقنية المعلومات وتعريف المشروعات الإستراتيجية في مجالات البنية التحتية مثل الطرق والجسور ومشاريع الإنتاج الزراعي والصناعي . والمشاريع العابرة لأكثر من ولاية وتمنح المشروعات الإستراتيجية بالإعفاءات من ضريبة الأرباح أوالرسوم الإتحادية والولائية والمحلية لسنوات معينة منة تاريخ الإنتاج التجاري .

11. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م _ 2003م :

صدر قرار في عام 2004 م لوضع الأسس والضوابط والمعايير لمنح الإعفاءات والأمتيازات . والغرض من ذلك تسعى الدولة إلى تفعيل دور أجهزت الإستثمار وتهيئة مناخ الإستثمار لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بالبلاد[1] .

وفي أطار الحكم اللآمركزي يسمح هذا القانون للولايات بأصدار فوانين ولوائح ولائية لتنظيم وتوجيه الإستثمار ومن أهم ميزات هذا القانون نذكره في الآتي :

أ- منع التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بالميزات والضمانات .

[1]. عبد الوهاب حاج موسى ، مرجع سابق .

ب- منع التمييز بين مال المستثمر بسبب كونهمحلياً أو أجنبياً . عامة أو خاصة.

ج- الإعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيدعن عشرة سنوات تبدأ من تنفيذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولت النشاط وهذ في حالة المشروعات الإستراتيجية وأما المشروعات غير الإستراتيجية تمنح الإعفاءات لمدة لايزيد عن خمسة سنوات من تاريخ بدأ التشغيل التجاري .

د- الإعفاء الكامل من الجمارك لكل أحتياجات المشروع ومنح المشروع الإستراتيجي الأراضي الازمة مجاناً .

هـ- تبسيط الإجراءات للمستثمرين ويتم المعاملات مع المشروعات الأجنبية أتحادياً بوزارة الإستثمار . وعدم التأميم والمصادرة والحجز على أموال المشروع الإستثماري وضمان تحويل الأرباح إلة الخارج[1] .

و - يمنع القانون فرض أي ضريبة أو رسوم ولائية على المشروعات الإتحادية .

12. قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م تعديل 2007م :

تم إجازة هذا القانون من قبل البرلمان السوداني في جلسته رقم (22) بتاريخ 16 ديسمبر 2007م وتم إلغاء قانون عام 1996م على أن تظل اللوائح والأوامر سارية المفعول ويشجع الإستثمار في مجالات عديدة مثلاً في النشاط الزراعي والصناعي والتعدين والإتصالات والسياحة والبيئة وتقنية المعلومات والبنيات الأساسية والتعليم والصحة والمياه الثقافة والأعلام.

[1]. عبد القادر أحمد ، سعيد عبد الله سعيد ، مرجع سابق .

ومن أهم سماته لايجوز التميز بين الأموال المستثمرة محلياً أو أجنبياً ؛ جاصة أو عامة وتلغى جميع الإعفاءات الممنوحة لواردات المشروع وفق أحكام القانون للإستثمارات السابقة ويستثنى بهذا القانون المشروعات القائمة وقت العمل .

الشركات الأجنبية العاملة في الإستثمار الزراعي في السودان :

يعتبر السودان من أكثر الدول تأهيلاً لجذب الإستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي وذلك لضخامة وتنوع موارده الطبيعية الغير مستغلة ؛ وقد قامت الصناديق العربية بتمويل مشروعات مختلفة في السودان في الفترة السابقة ؛ وقد نال القطاع الزراعي نصيباً كبيراً منها .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة بعض من المشروعات الإستثمارية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومايرتبط به من خدمات زراعية وتصنيع زراعي والمشروعات تمثل أنواعاً مختلفة من الملكية وتتدرج من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة .

وكذلك هنالك أنواع مختلفة من النشاطات التي تشمل إنتاج السلع الرئيسية والتي تؤثر في الميزان الغذائي العربي مثل (القمح – السكر – الزيوت النباتية – الحليب ومشتقاته _ اللحوم) ويمكن أن نتحدث عن الشركات الآتية :

أ. شركات الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي:

أنشئت الهيئة العربية للإستثمار الإنماء الزراعي كهيئة مالية مستقلة ذات شخصية إعتبارية في مارس 1977م بعضوية 12 دول عربية أتخذت السودان مقراً

لها وتضم في عضويتها حالياً 16 دول عربية وهي (الجزائر – السودان – العراق – السعودية – سوريا – مصر – الكويت – المغرب – الإمارات – قطر – الصومال – موريتانيا – تونس – الأردن – سلطنة عمان – لبنان) وتهدف هذه الهيئة على تنمية الموارد الزراعية في الدول المتعاقدة على أن تراعي في بصورة خاصة توفير أكبر قدرة من المواد الغذائية وزيادت تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي للدول المشتركة وتشمل نشاطات الهيئة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني والأسماك والمراعي والغابات) وغيرها من الموارد الزراعية .

وأيضاً تشمل خدمات النقل وحفظ وتسويق وتصنيع مدخلات الإنتاج ورفع المستوى المعيشي في الدول ذات الأمكانيات الزراعية وسد الفجوة الغذائية في الوطن العربي المتمثلة في (الحبوب – اللحوم – الألبان – الزيوت النباتية – السكر) ولكن خلال تلك الفترة كانت المساهمة في الأمن الغذائي ضعيفة وأصبحت الهيئة غير قادرة على سد الفجوة الغذائية العربية .

وهنالك بعض المعوقات حالة دون ذلك متمثلة في ضعف البنيات التحتية الأساسية المرتبطة بالإنتاج وأنخفاض قيمة العملة الوطنية والتحكم الإداري في تحديد الأسعار وشملت هذه الهيئة الشركات الآتية :

1. الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي وأنفصلت منها شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي .

2. الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق .

3. الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية .

4. الشركة العربية السودانية للبذور المحسنة .

5. شركة سكر كنانة .

ب_ الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي _ السودان:

تأسست عام 1987م وأنجزت الهيئة ثلاثة دراسات متكاملة تتعلق بالوحدات التابعة للشركات ؛ وهي وحدة ألبان ووحدة النشا والجلوكوز ووحدة الإنتاج الزراعي وبين من خلال الدراسات ضرورة إجراء تغيرات إستثمارية في الأنشطة القائمة من تأهيل وتحديث أو أدخال أنشطة جديدة مكملة .

وحققت الهيئة دخلاً سنوياً مقداره 101 مليون دولار ويحول إلى الهيئة بأعتباره الدائن الرئيسي للشركة. بعد خصم بعض التكاليف الإدارية والتشغيلية ؛ وتم تخفيض قرض الهيئة الممنوح للشركة من 140 مليون دولار إلى 109 مليون دولار وتم تحويل الجزء المتبقي إلى وحدة الدواجن التي تحولت إلى شركة مستقلة بأسم شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي.

ج- شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي _ السودان :

تأسست عام 2004م وتم أتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الخاص بفصل وحدة الدواجن عن الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي وتحويلها إلى شركة مستقلة بأسم شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي لكي تأخذ قيادة قطاع الدواجن في السودان .

د-الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية _ السودان :

تأسست عام 1982م وواصلت إدارة الشركة تنفيذ برامج الخطة الإصلاحية في الهياكل الفنية والمالية التي أعدتها الهيئة العربية وتمكن من تحقيق أرباح بعد

أربعة سنوت متتالية من الخسائر وتقدر ب520 ألف دولار لعام 2003م وبموجبه وزعت إدارة الشركة أرباحاً للمساهمين وبلغت حصة الهيئة منها حوالي 221 ألف دولار وقد أوفت الشركة خلال عام 2014 بتسديد كافة ملتزماتها تجاه القروض الممنوحة لها سابقاً من قبل الهيئة والتي بلغت نحو 1014 مليون دولار .

هـ- الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق (أقدي):

تأسست عام 1982م بعد النجاح الذي تحقق في تطبيق نظام بدون حرث تبنت الشركة برامجاً زراعياً مجزياً يتركز على فكرة الإنتاج المباشر وغير المباشر بغرض الإسراع في نشرة تقبله المستثمرين .

وفي عام 2004م تم فحص ميداني لمجموعة من الأنشطة التي أستهدفت فكرة التنويع والإستفادة من الأمكانيات المتاحة وتعظيم العوائد المالية ؛ وشملت إنتاج الصمغ العربي وتطوير زراعة أشجار الهشاب وأدخال تربية الأغنام وتوفير مدخلات الإنتاج وحققت الشركة عوائد تقدر بحوالي 400ألف دولار في عام 2004م مكنتها من تسديد ألتزاماتها تجاه قروض الهيئة البالغة 249 ألف دولار .

و - الشركة العربية للبذور المحسنة :

وهي شركة مساهمة تأسست عام 1997م برأس مال قدره 12 مليون دولار وهي من الشركات الحكومية التي تم طرحها للقطاع الخاص وتمتلك أسهمها عدد من المؤسسات ومنها الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي بنسبة 25% والحكومة السودانية بنسبة 41% ومؤسسة التنمية السودانية 5% ومؤسسة حلفا الزراعية الجديدة 1.25% وشركة السودان للأقطان 6 % وبنك المزارع للإستثمار والتنمية الريفية 0.5% وشركة التقانة الحديثة 1% وهنالك 21.25% يجري الترويج لها .

وتعمل الشركة في إنتاج وتسويق البذور المحسنة وتوفيرها ولكن واجهت الشركة عد مشكلات منها:

1. بنية تحتية متهالكة مما أدى إلى زيادة تكلفة تأهيلالأراضي والمحطات.

2. التربة المستنزفة من جراء الزراعة المتكرر بدون دورات زراعية .

3. سياسات الدولة المتعلقة بالتمويل والتسويق مما أدى إلى زيادة أسعار البذور المحسنة وأحجام المزراعين واللجوء إلى البذور التقليدية هو الأمر الذي أدى إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية للمشروع .

ك- شركة سكر كنانة :

تم أنشاء الشركة في عام 1979م برأس مال قدره 80 جنيه سوداني وهو مشروع مشتركة بين السودان وبعض الدول العربية وهي تنتج أكثر من 50 % من جملة إنتاج السكر بالبلاد وتساهم بنسبة 89% من إجمالي صادرات السكر في السودان وهي تعمل على تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة للعملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان التجاري ؛ وخلق فرص العمل وهو مثال لمشروعات حيةونموزجاً لتشجيع الإستثمار في السودان . وأضيفت إلى مشروع كنانة مشاريع الألبان .

م- الشركة السودانية الليبية للإستثمار والتنمية المحدودة :

وقد تم أنشاءها بموجب الإتفاقية بين حكومة السودان والحكومة الليبية وذلك عام 1987م وبدأ النشاط الفعلي 1988م ولها نشاطات عديدة في التجارة والزراعة والصناعة ولكن واجهت الشركة عدة مشاكل منها :

1. ضعف التمويل الذي لا يفي بالألتزامات مما يعيق سير العمل بالمشروع .

2. تضارب قانون الإستثمار مع الجمارك لأن الإعفاء لم تكون بالكامل كما وردت في الإتفاقية .

3. الظروف السياسية التي واجهت ليبيا في الفترة الأخيرة أبان الحصار المفروضة عليها مما أثر في دفع مساهمتها بالكامل .

ع- شركة وفرة الخضر والفاكهة :

تأسست عام 1988م برأس مال محلي وبدأت النشاط الفعلي عام 1992م وهي تقدم خدمات التبريد والتخزين لمصدري الخضر والفاكهة وتصنيع الثلج وخدمات الفرز والتعبئة وفي عام 1996م تحولت الشركة إلى إستثمار مشترك (سوداني – سعودي) وبلغت نسبة مساهمة المملكة العربية السعودية 35% وبدأت بزراعة بعض المحاصيل البستانية وتصديرها وبعض المحاصيل الأخرى مثل المانجو والليمون وفي عام 1997م أصبحت تقوم منفردة بإنتاج التقاوي وهي من النشاطات التي من العملات الصعبة بأنتاج التقاوي محلياً ز والخطة المستقبلية للشركة تشتمل على التوسع في العمل الزراعي وتطوير مركز خدمات الصادر[1] .

المبحث الثاني :

الموجهات الإستراتيجية في تنمية القطاع الزراعي:

[1]. عز الدين أحمد يس ، مرجع سابق ، ص95 .

خلال فترة الإستراتيجية القومية الشاملة عام (1992م- 2002م) تناولت الموجهات الأساسية الأستراتيجية تنمية القطاع الزراعي على النحو التالي :

1. الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأعتبار القطاع الزراعي هو القطاع الرائد للإقتصاد الوطني .

2. الحفاظ على التوازن البيئي بتخصيص مساحات للمراعي وأخرى للغابات وللزراعة بشقيه النباتي والحيواني وتوفير المياه .

3. تكثيف الجهود الرامية لزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال أدخال التقانة المتطورة والملائمة لعناصر الإنتاج الزراعي في مجالات الري بأدخال نظم الري الحديثة والتربة بأضافة المخصيبات وحمايتها من التعرية وزيادة الإنتاج بتحسين السلالات وأدخال المكينة المناسبة لطقس جمهورية السودان ونوعية تربته .

4. التخصصية الأقليمية يتم بأختيار نوعية المحاصيل المناسبة لكل ولاية أو أقليم على أساس الميزات النسبية لكل منطقة.

5. تحقيق الأمن الغذائي وتنميو الصادرات وتنويعها والأرتقاء بجودتها لتمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية ودعم صغار المنتجين كنمط أساس للتنمية الزراعية وتحقيق العدالة الاجتماعية[1] .

إسهام القطاع الزراعي في الإقتصاد القومي:

[1]. عبد القادر أحمد ، سعد عبد الله ، التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع ضرورة تعزيز البنك الزراعي السوداني ، الخرطوم ، مطبعة البنك الزراعي ، 2009م ، ص43 .

يعتبر السودان أكبر الأقطار العربية والإفريقية مساحة وتقدر الأراضي الصالحة للإستثمار الزراعي بحوالي 190مليون فدان وهي تعادل 46% من مجموع الأراضي العربية الصالحة للزراعة في العالم العربي.

وفي مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في روما عام 1974م أعلن المؤتمر أن السودان أحد ثلاثة دول مرشحة لتكون سلة غذاء العالم في توفير الغلال والحبوب الزيتية ومنتجات الثروة الحيوانية والمحاصيل البستانية والغابية . وأن ظهور الثروة النفطية والمعدنية في السودان قد هيئة المناخ للتوسع وتطوير الإستثمار في القطاع الزراعي . إلا أن الدولة أهملت ذلك وأعتمدت على عائدات البترول والتي كانت مهدد بالنفاذ ؛ وللقطاع الزراعي أهمية خاصة في المساهمة في الإقتصاد القومي وهي في عدة مجالات ونذكر منها :

1. إسهام القطاع الزراعي في حصيلة الصادرات:

يعتمد السودان بصورة شبه كامل على القطاع الزراعي في توفير حصيلة الصادرات كما يتضح من الجدول رقم (1) الذي يوضح مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2001م -2010 م) .

العام	القطن	الصمغ العربي	الحبوب الزيتية	منتجات الثروة الحيوانية
2001م	26	1.4	6.7	1.2

2002م	32	1.6	4.4	7.1
2003م	42	1.4	3.0	5.4
2004م	25	1.6	4.9	4.8
2005م	22	2.2	2.5	3.2
2006م	15	0.9	3.0	2.3
2007م	0.8	0.6	1.4	1.0
2008م	0.5	0.5	1.6	0.4
2009م	0.5	0.4	1.9	2.5
2010م	0.4	0.2	1.3	1.7

للجدول راجع تقارير بنك السودان السنوية للفترة المذكورة

ومن خلال هذا الجدول أعلاه نجد أن مساهمة القطاع الزراعي في حصيلة الصادرات قد بلغت مساهمة القطن 26% في عام 2001م وبدأت في الإرتفاع حتى بغلت 42% في عام 2003م ثم بدأت في الإنخفاض حتى وصلت 0.5 عام2010م . أما الصمغ العربي بدأ عام 2001م بنسبة منخفضة 1.4% وظلت النسب متقاربة حتى بلغت 2.2% في عام 2005م وهى أعلى نسبة للصمغ العربي خلال فترة الدراسة ثم بدأت في الإنخفاض وسجلت أدنى نسبة عام 2010م تقدر ب 0.2. %

أما الحبوب الزيتية قد بدأ في عام 2001م بمقدار 6.7% ثم بدأ في الإنخفاض ولكن سجل أرتفاع طفيف عام 2004 حيث بفغ 4.9% وعام 2010م وصلت النسبة إلى 1.3 % وهي أدنى نسبة للحبوب الزيتية خلال تلك الفترة .

ونجد الثروة الحيونية قد سجلت نسبة منخفضة عام 2001 م وهي 1.2% ثم أرتفعت إلى 7.1% ثم بدأت في الإنخفاض حتى بلغت 0.4 في عام 2010م يرجع

هذا التأرجح لإعتماد الدولة على الموارد البترولية وأهمال الصادر الأخرى مما أدى إلى تدني مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات السودانية.

2. إسهام القطاع الزراعي في توفير العماله:

يعيش اكثر من 65% من السكان علي القطاع التقليدي يمارسون الزراعه والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيب 15% في الزراعه الحديثه وينتقل بعد السكان من القطاع التقليدي الي المشاريع المرويه للقيط القطن وقطع قصب السكر كمصدر اضافي لزيادة الدخل ان سنوات الجفاف التي شهدتها السودان اجت الي هجرة عدد كبير من السكان من المناطق الريفيه الي المناطق الحضرية وخاصة مدينة الخرطوم ولاشك فأن القطاع الزراعي تسهم بطريقة غير مباشرة في القطاعات الاقتصادية الاخري . لذلك أن تنمية القطاع الزراعي يساعد في توظيف القوي العاملة ويزيد من الدخل القومي .

3. إسهام القطاع الزراعي في الصناعات التحويلية:

تقوم في السودان صناعات تحويلية واسعة بالإعتماد على القطاع الزراعي وتشمل مطاهن الغلال ومصانع السكر ومعاصر الزيوت ومدابغ الجلود ومصانع النسيج ومصانع المشروبات والالبان ومنتجاتها ومصانع التبغ والسجائر, ورغم أن هنالك عدم ثبات إنتاج الزيوت ,النسيج والدقيق لاسباب تتعلق بالتمويل وتوفير قطع الغيار وتقلب الإنتاج الزراعي ألا أن الارقام تأكد على ثبات إنتاج السكر لتطور الصناعات الجلدية ولابد الإشارة إلى عدم إستغلال كل الطاقات المتوفرة في الصناعات القائمة ومن ذلك أن البلاد تمتلك مصانع لزيوت الطعام بطاقة مليوني طن .

4. إسهام القطاع الزراعي في الناتج القومي :

بالرغم من هذه الجهود التي تمت في المجال الزراعي فأن المتتبع لمنهجية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والسمكي نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج القومي الإجمالي لم تقل عن 30% علماً بأنها بدأت في عام 2001م بنيبة 37.6% وأنخفضت عام 2002م إلى 35.2% ثم واصلت في أنخفاضها التدريجي إلى 30.8% في عام 2006م وبدأ في تحسن طفيف أنتهى بمساهمة 31.3% في الناتج القومي الإجمالي عام 2010م ويمكن أن نقول مساهمة القطاع ظلت مستقرة خلال الفترة المذكورة وبالرغم من ان ظهر ترجعاً في نسبته .

وذلك لزيادة معدل النمو في قطاع الخدمات الذي بدأ مساهمته بنسبة 44.4% في عام 2001م وأنتهت بنسبة 47.5% في عام 2010م وكذلك القطاع الصناعي الذي بدأ ب17.9% عام 2001م وأنتهت ب20.6% عام 2010م ويرجع التحسن في مساهمة القطاع الصناعي نسبة لدخول صناعة النفط ضمن هذا القطاع ونحن نرجع حالة الجمود التي أصابت القطاع الزراعي إلى عدة أسباب سوف نذكرها لاحقاً في مشاكل القطاع الزراعي .

والجدول أدناه يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي

القطاع	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010
الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	37.6	35.2	34.4	32.1	31.8	30.8	31	31	31.1	31.3

5. إسهام القطاع الزراعي في الأمن الغذائي:

يعتمد مفهوم الأمن الغذائي على توفير الغذاء وتمكين المواطنيين للحصول عليه . ومن أهداف المنظمة العربية وجوب توفير الغذاء من مصادر عربية حتى لا

تكون سلاح الغذاء سبباً لإضعاف الإرادة العربية زوهي الغلال والمنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والمحاصيل البستانية.

وتقدر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) متوسط إستهلاك المواطن في السودان من الغلالبما يعادل 140ك جرام للفرد في السنة منها 90 كيلوجرام من الذرة و10 ك جرام من الدخن و40 كيلوجرام من قمح . وأن تعداد السكان 25مليون نسمة بالتقريب فأن أحتياجات البلاد من الغلال تقدر ب 2.7 مليون طن من الذرة و1.2 من القمح و300 ألف طن من الدخن ويصبح الطلب السنوي من الغلال في حدود 4.6 مليون طن.

والجدول أدناه يوضح تطور إنتاج الحبوب الغذائية في السودان للفترة (2001م__2010م).

الموسم	الذرة	الدخن	القمح	مجموع الغلال
2001م	4394	481	247	5122
2002م	2825	578	332	3735
2003م	4691	542	387	5620
2004م	2609	280	364	3253
2005م	4327	675	416	5418
2006م	4999	796	669	6464
2007م	3389	721	587	4697
2008م	4197	637	980	5814
2009م	2630	471	403	3504
2010م	4605	667	292	5564

المصدر : وزارة الزراعة والغابات – إدارة الأمن الغذائي

المبحث الثالث :

المشاكل والتحديات التي تواجه الاستثمار الزرعي في السودان:

على الرغم من الامكانيات والموارد الطبيعية الهائلة لدي السودان من الموارد البشرية والمادية والفرص المتوفرة التي تساعد علي جذب الإستثمار في القطاع الزراعي إلا أن ظل القطاع الزراعي في السودان يعاني من محدودية الإنتاج وتصاعد التكلفة ؛ ولهذا الأسباب تقلصت الصادرات الزراعية وتوقفت معظم المصانع التي تعتمد على الخام من الإنتاج الزراعي . وفي مقابل ذلك تمدد الواردات من كل سلع غذائية .

وقد يصبح الوضع في السودان أكثر تعقيداً في المستقبل المنظور حين ينضم السودان لمنظمة التجارة الدولية وتكون الحدود مفتوحة للتبادل التجاري بين الدول ولذلك يجب على الدولة السودانية لابد من إدراك للأمر وتجاوز العلل قبل فوات الآوان[1] . ويمكن تقسيم مشاكل القطاع الزراعي على ثلاثة محاور.

أ- المشاكل الإقتصادية :

ويمكن تلخيصه في النقاط التالية :

1. عدم الإستغلال الأمثل والفاعل للأمكانيات المتاحة في السودان والميزة النسبية المتوفرة لكثير من المنتجات الزراعية وعدم الإتساق مابين الإمكانيات والإنجازات؛ وكثير من الدول حققت إنجازات كبيرة وهي تملك إمكانيات أقل من السودان .

2. تدني الإستثمار في المجال الزراعي نتيجة لنقص التمويل المصرفي والقروض الممنوحة للقطاع الزراعي مقارنة مع التمويل في الدول الأخرى وعلى الرغم من المساهمة المقدرة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذه أتسمت بالتذبذبات مابين الإرتفاع والإنخفاض من فترة لأخرى وذلك نسبة لتطبيق التحرير الإقتصادي .

---

[1].

3. قلة الرسوم المفروضة على السلع الزراعية الواردة مما يشجع على إستيراد السلع الزراعية من الخارج وذلك يؤدي إلى ضعف صادرات السودان .

4. الأرتفاع المستمر في المصروفات الزراعية والإدارية وعدم وجود الميزانيات والتقيد ببنودها مع وجود ظاهرة الصرف خارج الميزانية وهذا يوجد في القطاع العام فقط.

ب - المشاكل السياسية :

1. عدم الإستقرار السياسي للدولة فمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا مرت على السودان العديد من الحكومات سواء كانت عبر المؤسسات المدنية أو من خلال المؤسسات العسكرية وتصاحبه تغيير في السياسات والأهداف فكل حكومة قادمة تنسخ ماقام بها الحكومة السابقة . فضاعت المشاريع الزراعية وغابت الثقة لدي المستثمرين مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج أصبح أمراًمحتوماً .

2. عدم وجود سياسية زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتؤدي إلى هيكلية ورفع الإنتاج بصورة مستدامة وعدم أزالت المعوقات الأساسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع الزراعية وعدم التأكد من ألتزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية[1]

3. عدم مراعاة سياسية التمويل الأصغر لخصوصية صغار المزارعين والمنتجين حيث يتم مطالبتهم بضمانات لا يتوفر لديهم مما يؤدي إلى حرمانهم من أستخدام التمويل المتاحة لدي المصارف.

[1]. قاسم الفكي علي ، أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان على القطاعات الانتاجية ، إصدار مركز التنوير المعرفي ، العدد العاشر ، 2011م ، 1993م ، ص93 .

4. ضعف البنية التحتية في مناطق الإستثمار الزراعي وهي مناطق بعيداً عن العمران والطرق المعبدة وخطوط الكهرباء والخدمات . الأمر الذي يزيد من التكلفة ويخل بإقتصاديات المشروع وقدراته التنافسية مع الفرص البديلة في القطاعات الإقتصادية الأخرى محلياً أو في بلدان أخرى لنفس النشاط ونجد في مصر وتونس تقوم الحكومة بتشييد البنيات التحتية ويسلم المستثمر أرضه جاهزة وفق عدة خيارت .

5. كثيرة من الأجهزة في الولايات يفرض رسوم على أموال المستثمر نظير تخصيص الأراضي وزيادة الرسوم المقررة علي إجراءات التسجيل وأرتفاع أسعار المحروقات أثر سلبياً على المشروعات الزراعية الإستثمارية التي تستخدم الجازلين .

6. الحروب الأهلية التي حدثت في السودان عطلت كثير من المشاريع في القطاع الزراعي في العديد من الولايات . وعلي رغم من مرور أكثر من 20 عام من تقسيم الولايات في السودان بالشكل الحالي فلازالت بعض الولايات تسعى للبحث عن (الفصل الأول) والتسيير من المركز بالرغم من وجود أمكانيات هائلة من الموارد الزراعية بالولايات التي تحتاج للتفجير.

ولكن بعض الولايات تحاول جاهداً للدخول في مجال الإستثمار الزراعي ونأمل ان يجد كل مستثمر دليل إستثماري تشمل كل ولايات السودان المختلفة ويتضمن كل المقومات الزراعية للإستثمار[1] .

ج-المشاكل الإجتماعية :

[1]. مصعب معتصم سعيد ، مرجع سابق ، ص22-23 .

1. تفشي الأمية في المناطق ذات الأراضي الزراعية وعدم إلمام المزارعين بالتقنية الزراعية والبذور المحسنة وإعتماد الزراعة على محاصيل تقليدية مما أدى إلى حدوث تأثير في عائداتها وضعف إنتاجها وبالتالي يؤدي إلي إستهلاك التربة .

2. أخفاق عدد كبير من المزارعين في سداد مبالغ التمويل وبالتالي أدى إلى تعثر في السداد والضغط تجاه إتحادات المزارعين لإستجابة مطالبهم بشطب الديون أو تأجيلها وتمويل المتضررين لمواصلة نشاطاتهم الزراعية مما أدى إلى تردد البنوك وتخوفها من مخاطر هذه النوع من التمويل .

3. يعاني القطاع الزراعي في جمهورية السودان من أنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية في العديد من المحاصيل الزراعية ويرجع ذلك إلى الأساليب غير العلمية المتبعة وغياب التنمية المتوازنة نتيجة للسياسات الإقتصادية التي أدت إلى تركيز الإستثمارات في مناطق معينة والهجرة الواسعة للشباب والفئات النشط إقتصادياً.

4. عدم ملائمة الرسوم الإدارية للتكلفة الحقيقية للإدارة وتراكم الديون على المزارعين بالمشروعات الزراعية وعلى الجهات الأخرى مثل هيئة الري .

5. فشل السلطات الولائية في تسليم الأراضي الزراعية خالية من الموانع للمستثمرين وعدم إستكمال الخرائط الإستثمارية الموجهة في كثير من الولايات . ثم أمتناع الولايات من الرد على طلبات الحصول على أراضي إستثمارية زراعية[1] .

6. ضعف القرارات الولائية في تجهيز أراضي زراعية (تخطيط- رفع مساحي – فتح تسجيلات) وقصوراللوائح والقوانين المنظمة للإستثمار الزراعي أدى إلى أعتراض المشروعات الزراعية في القطاع الزراعي من قبل الأهالي وتجدده بعد كل تسوية مما يؤدي إلى أحباط المستثمرين ويحول دون تغيير المشروع.

---

[1]. عز الدين أحمد يس ، مرجع سابق .

7. الإنتاج الفردي هو العلة الأساسية والأولى في القطاع الزراعي ونجد أن إنتاجنا تقوم على الإنتاج الفردي سواء كان في القطاع المروي أو القطاع التقليدي وهو يضطر المزراع أستخدام الأدوات التقليدية أو تأجير الجرارت والمعدات بتكلفة عالية كما يضطر شراء التقاوي والمدخلات من التجار بأسعار عالية.

ونجد جميع العالم تقريباً تجاوز هذا الوضع بالإعتماد على الإنتاج التعاوني الزراعي عن طريق الجمعيات التعاونية الإتحاد التعاوني وهو صاحب الآليات ومستورد المدخلات فتقل التكلفة . وعن طريق الإدارة التعاونية والمتابعة المهنية والفنية من المختصين الزراعيين لذلك يرتفع الإنتاجية ومن ثم يستطيع الإنتاج السوداني أن يتمدد محلياً وتتنافس عالمياً في الأقطار الأخرى.

لقد عرف السودان التعاونيات الزراعية منذ الثلاثينيات نجح في بعض وفشل في العديدمنها ويرجع ذلك لضعف الوعي التعاوني وغياب خدمات الأرشاد والمتابعة وضعف خدمات التمويل ولكن علي الرغم من ذلك لايقلل من أهمية التعاون الزراعي كبديل حصري للإنتاج الفردي الذي تجاوزه العالم منذ عقود[1] .

الحلول المقترحة لمشاكل الإستثمار الزراعي :

يزخر السودان بمساحات شاسعة صالحة للزراعة وتقدر ب 84 مليون هتكار بجانب الغابات التي تشكل نسبة 22% من المساحة الكلية للدولة بالإضافة إلى وفرة المياه السطحية والتي تقدر بـ18.5 مليار متر مكعب ومخزون المياه الجوفية التي تقدر بـ15.20 مليار متر مكعب ومن خلال السرد التاريخي للإستثمار الزراعي في السودان وتحديد أماكن القصور والفقدان والفرص والفجوات فلابد أن نضع حلول مناسبة لهذه المشكلات في النقاط التالية:

[1]. محمد الناير محمد ، الاقتصاد السوداني في ظل المتغيرات المعاصرة ، ط2 ، 2004 ، ص8-9 .

1. زيادة الأنفاق العام على القطاع الزراعي في مجال البنية التحتية والخدمات المساعدة في تطوير القطاع الزراعي المتمثلة في البحوث الزراعي والإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي والتدريب ؛ كما يشمل الأنفاق في التعليم العام لأهميته في هذا المجتمعات .

2. تشجيع الإستثمار الخاص في الزراعة وتبقى في الإعتبار عن وضع السياسات الخاصة بالقطاع الزراعي وتكامل مكونات هذا القطاع مع بعضها البعض وترابط أجزاء البلاد مع بعضها وتحقيق الناتج الزراعي بمعدل أعلى لتغطي معدل النمو السكاني ولضمان زيادة الدخول وتحسين المستوى المعيشي مع مراعاة الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

3. الإستمرار في تقليل العبء الضريبي والجمركي على المنتيجات والمدخلات الزراعية ومنع الجبايات والرسوم غير القانونية على المنتيجات الزراعية .

4. توجيه جزء مقدر من الأموال المكتسبة من النفط والمعادن وموارد الميزانية الأخرى للإنفاق على الزراعة والبنية التحتية الريفية والخدمات الأساسية المرتبطة بالزراعة إلى حد أدناه تكون 20% من الأنفاق العام.

5. تحديد وحصر الحيازات القائمة وتسوية الأراضي غير المسجلة وأيجاد نظام إيجار للأراضي بعقود طويلة وتوفير ضمانات للإستخدام في التوسع الأفقي غير المرشد في الزراعة الآلية ومراجعة حزم الخيارات وتطبيق القوانين الخاصة بإدارة الموارد من دورة زراعية وزراعة الغابات وتنمية المراعي.

6. ازالت التضارب بين القوانيين واللوائح الإتحادية والولائية المنظمة للإستثمار وأعطاء خصوصية للإستثمار الزراعي وأصدار لوئح خاصة تراعي طبيعة المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في أطار النافذة الموحدة .

7. تهيئة السبل لمجموعة من الخريجين ذوي الخبرة العلمية كرواد في تطبيق التقانات المتطورة وذلك حتى يقدموا نمازج إستثمارية في المجالات المختلفة على أن يكون السكن داخل المزرعة شرط أساسي للتصديق بالحيازة .

8. تعتبر النظرية التقليدية للإستثمار الزراعي وخاصة في الزراعة المطرية الآلية كأستثمار قليل التكلفة وضعيف العائد إلى إستثمار حديث موجه للسوق ويستخدم المدخلات اللازمة لرفع الإنتاجية وبالتالي تعظم العائد والمحافظ على التربة بإعتبارها أغلى مورد يجب المحافظ عليه مما يغتضي الأمر على التشرد في تطبيق الحزم التقنية[1] .

9. مراجعة طريقة إدارة المشروعات الزراعية بأدخال طرف ثالث تجاوزاً للأسلوب المطبق حالياً في الإدارة الزراعية بما يرفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج ونفقات الإدارة والعمل على تطوير وبناء قدرات المورد البشري العامل في القطاع الزراعي بشيقه النباتي والحيوني .

10. التركيز على البنية التحتية ذات الصلة بالقطاع الزراعي (النباتي والحيواني) بأنشاء الطرق الريفية ومواعيين التخزيين والمسالخ والمحاجر ووسائل النقل وتنظيم الأسواق وتصنيع المنتجات الزراعية مع مراعاة أستدامة تنمية الموارد الطبيعية المحدودة .

12.تنظيم إستقلال الأراضي الزراعية وتحريرها من النزاعات بتطوير قانون الأراضي ومعالجة العلاقات الإتحادية والولائية .

13. أستغلال حصة السودان من مياه النيل وأستكمال حلقات الري من الإنسيابي والفيضي وغيرها . وتطوير برامج حصاد المياه ببنيات محطات الري القائمة .

---

[1]. مصعب معتصم ، مرجع سابق ، ص27-31 .

14. تشجيع المشروعات الزراعية الكبري الحديثة للإنتاج الكبير مع رعاية القطاع الزراعي التقليدي لتحقيق الأكتفاء الذاتي وتطوير قدراته والعمل على تكامل الأنشطة الزراعية والحيوانية والسمكية .

15. تمكين القطاع الخاص من المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والتنسيق بين مستويات الحكم الأتحادي والولائي والمحلي .

16. تنمية وتطوير الغابات ومنتجاتها مع التركيز على تطوير حزام الصمغ العربي (أشجار الهشاب) وزيادة أنتاجيته وصادراته لإستعادة موقعه الريادي في السوق العالمي.

17. ترقية الفهم والوعي الإقتصادي لدى منتجي الثروة الحيوانية وتنمية وتطوير قطاع الألبان لتحقيق الأكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير قطاع الأسماك بتوسيع قاعدة الإستزراع السمكي بأنماطه المختلفة في الولايات ذات الميزة النسبية[1] .

18. إلقاء الضرائب على القطاع الزراعي بأستثناء الزكاة التي تفرض بنسبة 10% للقطاع المطري و 5% القطاع المروي[2] .

19. تحويل القطاع الزراعي التقليدي إلى حديث يعتمد على الآلة في أداء العمليات الزراعية والتوسع في الزراعة الآلية وتوزيع مساحات مقدرة من الأراضي الزراعية في مشاريع زراعية آليةفي القطاع المطري .

20. أدخال الميكنة في المشاريع المروية وتطوير مصادر الري بأنشاء سدود وخزانات على نهر النيل وروافده وخزانات في المناطق الزراعية الخرى مثل كردفان ودارفور ازيادة المساحة المزروعة أفقياً ورأسياً.

---

[1]. أحمد مجذوب أحمد ، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية ، ط1 ، 2013م .

[2]. قاسم الفكي علي ، مرجع سابق .

21. دعم الدولة للبنك الزراعي الذي يعتبر بنك متخصص في مجال تمويل الإستثمار الزراعي عن طريق التمويل متوسط وطويلة الأجل وتطوير الإئتمان الزراعي وإضافة على ذلك تطوير بنك الثروة الحيوانية والصادرات .

22. التركيز على إنتاج محصول الصادر كمورد أساسي للنقد الأجنبي مثل القطن والفول السوداني والصمغ العربي مع مرعاة إنتاج محصول الأمن الغذائي مثل (الذرة – القمح – الدخن) .

23. زيادة وتطوير مصانع السكر وأنشاء مشاريع إضافية لزراعة قصب السكر وتطوير مصانع السكر الموجودة حالياً مثل (كنانة – عسلاية – حلفاالجديدة – الجنيد –النيل الأبيض) .

24. الأهتمام بالثروة الحيوانية من حيث النوع والكم والكيف وأنشاء عدد كبير من مراكز البحوث الزراعية والحيوانية إضافة إلى الموجود في الجزيرة والخرطوم بحري ومحاجر بورتسودان والكدرو وغيرها[1] .

25. ضرورة ربط المنتجين بالقطاع الخاص عن طريق التدرج في خصصة شركات القطاع العام لصالح القطاع الخاص مستقبلاً .

26. دراسة وتجارب للشركات الداخلية ومدى إستفادة المنتجين منها وتأهيل شركات القطاع الخاص وأعطائها الميزة النسبية في حساب التعامل بالنقد الأجنبي والحرص على مباشرة العمل الزراعي من قبل المزارع المحترف .

27. تقييد المزارعين بأستخدام التقنية مع تحديد أهم المنتجات الزراعية وفق حاجة السوق وذلك لضمان التسويق[1] .

---

[1]. عبد القادر أحمد سعيد ، سعد عبد الله ، مرجع سابق ، ص37،35،21 .

وأن التغلب على المشكلات الزراعية التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي تطلب إتباع منهجية إقتصادية واضحة وعدد من الإستراتيجيات الزراعية وأن من أهم المتطلبات هو تحقيق برامج النهضة الزراعية في السودان فلذا لابد من التوجه الإستراتيجي لحدوث إستقرار نسبي للمنتجيين الزراعيين من أستدامة التنمية الزراعية وضمان تطورها في المستقبل .

الخاتمة :

القطاع الزراعي في السودان رغم ما يتمتع به من موارد طبيعية ومناخات متعددة ومحاصيل متنوعة ولكن لم يكون الإستثمار الأجنبي فيه بالصورة المطلوبة رغم الجهود التي بذلتها الدولة في تحسين بيئة ومناخ الإستثمار الزراعي في السودان .

خلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد السوداني لم يستفيد من الإستثمارات الأجنبية في الزراعي . وأن ضعف التمويل وتدهور البنيات الأساسية كانت سبباً في ضعف الإستثمارات الأجنبية في السودان . وكذلك عدم الإستقرار السياسي و الأمني هو من أكبر التحديات التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان .

وأيضاً هنالك تضارب في قوانين الإستثمار لذلك تحتاج لبعض التعديلات كي تساعد في جذب الإستثمارات . كما أن الإستثمار في السودان يعاني من قصور في الأعلام والترويج , ونجدأن الإستثمارات الأجنبية لم توظف بكفاءة في القطاع الزراعي وكذلك السياسات الإقتصادية ساهمت في ضعف كفاءة القطاع الزراعي .

---

[1]. أحمد عثمان ، مرجع سابق .

كذلك لم تساهم الإستثمار الزراعي في في تطور الإقتصاد السوداني ويرجع إلى أن حجم الإستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي كان ضعيفاً مقارنة بالقطاعات الأخرى ولم تساعد الإستثمارات الأجنبية في تنمية القطاعات الأخرى ‘ كما أن عدم الإستقرار الأمني في بعض المناطق كان له أثر سلبي في جذب الإستثمارات الأجنبية ‘ لم تساهم بصورة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان كما لم يستفيد القطاع الخاص المحلي من الإستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي في كفاءتهاالإنتاجية .

أوصت الدراسة بإجراء دراسة دورية وتحليل وتقييم أثر السياسات الإستثمارية المطبقة حالياً على القطاع الزراعي وتكون ذلك بتطوير وتأهيل الكوادر الإدارية والمفوضيات وهيئات الإستثمار في الولايات وربطها بشبكة المعلومات الإستثمارية وتسهيل الإجراءات وتسليم الأراضي خالية من النزاعات للمستثمرين.

الفصل الرابع :

المبحث الأول : النتائج

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول :

نتائج البحث :

1. تدني الإستثمار في المجال الزراعي نتيجة لنقص التمويل المصرفي والقروض الممنوح للقطاع الزراعي مقارنة مع التمويل في الدول الأخري ' وعلي الرغم من المساهمة المقدرة للقطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي الإ أن هذا المساهمة أتسمت بالتذبذبات ما بين الإرتفاع والإنخفاض من فترة لأخرى ' وذلك نسبة لتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي في السودان.

2. عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتؤدي إلى هيكلة ورفع الإنتاج بصورة مستدامة وعدم أزالت المعوقات الأساسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتناسب مع ظروف الطبيعية في مناطق الشاريع الزراعية .

3. البنيات التحتية الضعيفة في القطاع الزراعي في السودان كانت سبباً أساسياً في قلة الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع .

4. لم يحظى قطاع الثروة الحيوانية بأهتمام كبير في الإستثمارات الأجنبية في السودان على الرغم ماتوفرها من العملات الصعبة ' وذلك لنظرة الأهالي للثروة الحيوانية على علي أساس أنها مصدر للتفاخر .

5. عدم إفراد قانون خاص بالإستثمار في القطاع الزراعي وتعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر على المستوى الولائي والإتحادي أثر سلباً على الإستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي .

6. عدم وجود أراضي جاهزة ومخططة للإستثمار الزراعي مما جعل المستثمر يواجه مشكلة في الحصول على أراضي خالية من المونع وذلك أدي إلى تنفير المستثمرين .

7. حجم الإستثماررات الأجنبية في القطاع الزراعي ضعيفة مقارنة بالقطاع الإقتصادية الأخرى لأن البنيات الأساسية غير جاذبة في القطاع الزراعي .

8. السياسات الإقتصادية في السودان وما تتسم به من عدم أستقرار أثرت سلباً في جذب الإستثمارات الأجتبية للقطاعالزراعي .

9. غياب الإستقرار الأمني في بعض المناطق أثر سلباً على جذب الإستثمارات الأجنبية بالبلاد .

10. الأعلان والترويج لم تؤديا إلى الدور المنوط بهما في جذب الإستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي .

11. غياب الشفافية والمتمثلة في عدم الوضوح في إبرام العقود وعدم إلتزام الدولة تجاه المستثمر أدى إلى تدني كفاءة القطاع الزراعي .

12. ضعف القرارت الولائية في تجهيز أراضي زراعية وقصوراللوائح والقوانين المنظمة للإستثمار الزراعي أدى إلى أعتراض المشروعات الزراعية في الزراعي من قبل الأهالي , وتجدده بعد كل تسوية مما أدى إلى إحباط المستثمرين ويحول دون تغيير المشروع .

13. كثير من الأجهزة في الولايات تفرض رسوم على أموال المستثمر نظير تخصيص الأراضي وزيادة الرسوم المقررة على تسجيل وأرتفاع أسعار المحروقات قد أثرت سلبياً على المشروعات الزراعية التي تستخدم الجازولين .

المبحث الثاني :

التوصيات :

1. العمل على إزالة المعوقات الإجرائية والإدارية وتسليم الأراضي الزراعية في الوقت المناسب .

2. تطوير مؤسسات التمويل للقطاع الزراعي وتطوير قدرات القطاع الخاص الفنية والإدارية والتسويقية التي تمكنه على المنافسة في السوق العالمي والتوسع في الإرشاد الزراعي والمدارس الفنية المتخصصة في الإنتاج الزراعي .

3. معالجة قضية الرسوم والمصروفات الباهظة التي يتحملها المستثمر والزيادة المستثمرة في تقديراتها بواسطة السلطات الولائية والمحلية والتي تهزم سيادة القانون وسياسة تشجيع الإستثمار المعلنة .

4. أجراء دراسة دورية وتقييم أثر السياسات الإستثمارية المطبقة حالياً على القطاع الزراعي , تحديد ما يفيد في أتخاذ القرارات وما يلزم من أصلاحيات وتصل إلى أفراد لائحة خاصة بتشجيع الإستثمار الزراعي وتنص فيها أي رسوم أو ضريبة مقررة تكون بشكل واضح للمستثمر , وتراعي التنوع والخصوصية لهذا القطاع بما يعين في حسن توظيف الإمتيازات الإستثمارية الممنوحة للمشروعات وتحقيق عدالة التوزيع وترتيب أولويات هذا القطاع في أطار السياسة الإقتصادية الكلية , بما يخدم أهداف الإستثمار الزراعي المناط به .

5. تنظيم وإستقلال الأراضي الزراعية وتحريرها من النزاعات وذلك بتطوير قانون الأراضي ومعالجة العلاقات الإتحادية والولائية .

6. تحديد وتطوير اللوائح والقوانين المنظمة لإدخال المدخلات والتجهيزات الزراعية بما يواكب التطور الحديث في العالم ويسمح بالتداول والتطبيق في السودان .

7. أستغلال حصة السودان من مياه النيل وأستكمال حلقات الري الإنسيابي والفيضي وغيرها وتطوير برامج حصاد المياه ببنيات الري القائمة .

8. تطوير قوائم الجمارك والضرائب وفق تصنيفات واضحة تسهل من التطبيق التلقائي للأمتيازات الإستثمارات الزراعية ومساندة والولايات في إستكمال خرائطها الإستثمارية وحصر مواردها القابلة للإستثمار , وفق رؤية موحدة وترتيب أولويات أنشطة الإستثمار بما يتوافق كل ولاية .

9. تطوير وتأهيل كوادر الإدارات والمفوضيات وهيئات الإستثمار في الولايات وربطها بشبكة المعلومات الإستثمارية وتوحيداً لجهود ترقية الترويج للمشروعات الزراعية .

10. ضرورة ربط المنتجين بالقطاع الخاص عن طريق التدرج في خصصة شركات القطاع العام لصالح القطاع الخاص مستقبلاً .

11. العمل على تقليل تكلفة الطاقة الكهربائية والسماح للمشروعات الإستثمارية الزراعية .

12. تحديد وحصر الحيازات القائمة وتسوية الأراضي غير المسجلة وإيجاد نظام إيجار للأراضي بعقودطويلة وتوفير ضمانات للإستحدام والحد من التوسع الأفقي غي المرشد في الزراعة الآلية ومراجعة حزم الحيازات وتطبيق القوانين الخاصة بإدارة الموارد من دورة زراعية وزراعة الغابات وتنمية المراعى .

المراجع :

1. أ.د أحمد مجذوب أحمد _ الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والإختيارات الساسية –(دراسة في أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000م/2010م .

2. علي أحمد الأمين – إقتصاديات التخطيط والتنمية _ العدد الأول -2003م .

3. محمد الحسن شريف – محاضرات في إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة. جامعة النيلين -الخرطوم - 2008م .

4. د: مصعب معتصم سعيد – محاضرات في الإقتصاد السوداني – جامعة النيلين - الخرطوم -2012م .

5. دطارق عبدالعال محمد – المحاسبة على الإستثمار والمشتقات _ جامعة عين شمس – الطبعة الثالث – 2002م .

6. د : زياد رمضان – مبادئ الإستثمار المالي الحقيقي – الأردن – الجامعة الأردنية -1980م .

7. د/ عثمان السيد إبراهيم _ تقويم إدارة المشروعات – السودان – دار القرآن الكريم للطباعة -2001م .

8. د/ عبدالوهاب عثمان شيخ موسى _ منهجة الإصلاح الإقتصادي في السودان – شركة مطابعة السودان للعملة – الطبعة الثانية 2001م

9. د/ محمد قيلي عبدالرازق – السودان سلة غذاء العالم العربي – دمشق –سوريا الطبعه الأول-2006م .

10. عبدالقادر أحمد سعيد – سعد عبدالله سعيد –التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع وضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني - الخرطوم – مطبعة البنوك السوداني -2009م .

11. د/ أحمد السيد أبوزيد – المدخل إلى علم الزراعة .

12. عبدالله أحمد عبدالله – نحونمو زراعي أفضل ومستدام .

13. عبدالمنطلب علي – محاضرات في إقتصاديات المشروع –جامعة النيلين - 2012م .

14. موقع وزارة المالية والإقتصاد الوطني (www.mohe.gov.sd)

15. حامد العربي الحضري- تقييم الإستثمارات –دار الكتب العلمية للنشر- القاهرة – الطبعة الأولى – 2000م .

16. حسين علي خروشي وآحرون – الإستثمار والتمويل بين الظرية والطبيق – دارزهران للطباعة والنشر- عمان – لبطبعة الأولى – 1999م .

17. طاهر حيدر حران – مبادي الإستثمار – دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان –الطبعة الأولى -1997م .

المجلات :

- د/ قاسم الفكي علي – أثر تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي في السودان علي القطاعات الإنتاجية – إصدار مركز التنوير المعرفي – العدد العاشر -2011م

الصحف :

1. شركة شيكان للتأمين – صحيفة الصيحة الأربعاء 2014/3/26م العدد (16) .

الرسائل الجامعية :

1. أبراهيم هارون محمد – محددات الإستثمار الأجنبي في السودان _ رسالة ماجستير في الإقتصاد – جامعة السودان -2007م .

2. عبدالعزيز علي كرار- دور الإستثمار الأجنبي في تنمية السودان _ رسالة ماجستير في الإقتصاد – جامعة النيلين -2004م

3. إيمان الحاج – سوق الخرطوم للأوارق المالية – دبلوم جامعة الخرطوم -1998م .

4. عزالدين إحمد يس – دور الإستثمار الإجنبي في رفع كفاءة القطاع الزراعي – ماجستير في الإقتصاد –جامعة النيلين -2009م .

5. أحمد عثمان أحمد – العولمة الإقتصادية وأثرها على صادرات السودان من الحبوب الزيتية – رسالة ماجستير في الإقتصاد – جامعة النيلين – 2003م

6. أصلاح إبرهيم محمد – الثروة السكمية في السودان الحاضر وأفاق المستقبل – رسالة ماجستير في الإقتصاد – جامعة النيلين – 1992م

7. مفيدة محمد على – أثر أرتفاع أسعار المحاصيل الغذائية على الإستثمار الزرعي في السودان – رسالة ماجستير في الإقتصاد –جامعةالسودان -2009م .

8. حسام على الأمين – الأبعاد الإجتماعية والسياسية لسياسة التحرير الإقتصادى (دراسة حالة مشروع الجزيرة) – رسالة ماجستير في الإقتصاد – جامعة الخرطوم _2001م.

9. الفاتح حسين علي – أثر التمويل على الإنتاج الزراعي (دراسة مشروع الكمير الزراعي) – رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان -2009م.

10. سوسن عبدالله علي الصافي – دور الإستثمارات العربية المباشر في كفاءة القطاع الزراعي قي السوادن-رسالة ماجستير في الإقتصاد- جامعة الخرطوم – معهد الدراسات الإفريقية والأسوية – 1998م .